الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

تخصص : الإقتصاد نقدي بنكي

بعنوان

المرافقة المقاولاتية و دورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسط دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة عين تموشنت ANADE

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

* إعداد الطالب:

- بن يخلف ميلود

تحت إشراف الأستاذ :

د - زناقي سيد أحمد

أعضاء لجنة المناقشة المكونة من :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	صفة
زناقي سيد أحمد	محاضر . أ	بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
وهراني عبد الكريم	محاضر . أ	بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
يحيى حولية	محاضر.أ	بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية :2022/2021

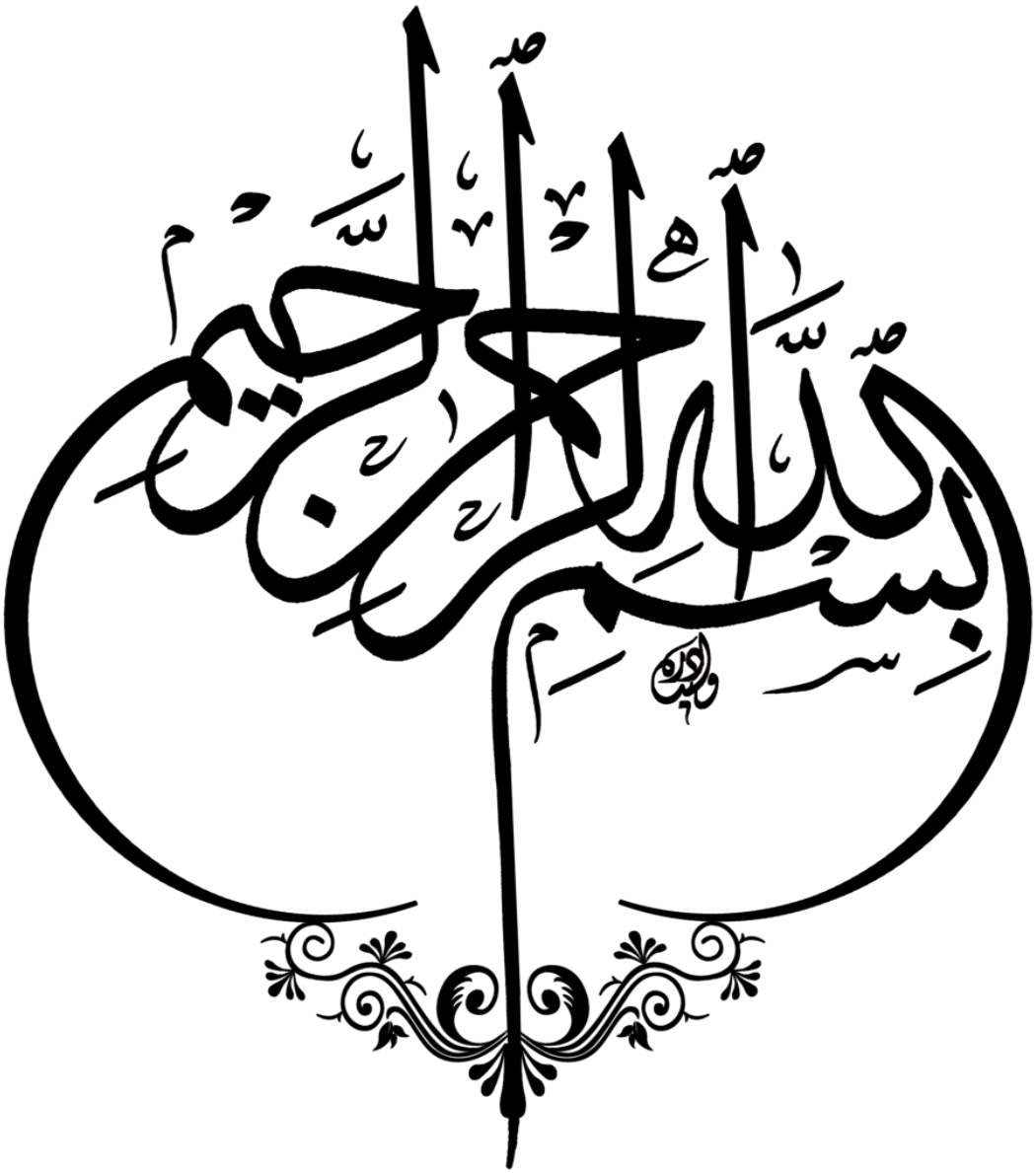
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

يقول الله تعالى :" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ "

ومصداقا قول لقول **الرسول صلى الله عليه و سلم : " من لم يشكر الناس لا يشكر الله ".**

فإذا كنا في هذه اللحظة قد وفقنا الله تعالى إلى انجاز هذا العمل.

فإننا ندعوه جل و على أن يحفظ لنا والدينا الذين علمونا و سهروا من أجلنا .

و إذا كان من يستحق الشكر و الجزاء فهو الأستاذ و الدكتور " **زناقي سيد أحمد** " الذي كان لنا سندا و عونا من خلال إشرافه و توجيهه لنا

فنسأل الله تعالى أن، يجزيه عنا أحسن الجزاء.

و إلى عمال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عين تموشنت

و كذلك شكرا موصول إلى كل الأساتذة الكرام قسم العلوم الإقتصادية

و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل .

الإهداء

اللهم إن هذا بعض ما علمتني فهو منك و إليك ، و الصلاة و السلام

على سيد الخلق رسول الله صلى الله عليه و سلم .

قال الله تعالى : " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة

و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرة ."

اهدي ثمرة عمل و الجهد إلى : نور قلبي وقرة عيني إلى القلب الدافق حنانا و الصدر الغامر أمانا ، إلى أول كلمة نطق بها اللسان إلى من تمدني بالقوة و تبعث فيا الأمل فابتسم و أنا في غز البكاء ، أمي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها .

و أهدي ثمرة هذا العمل أيضا إلى كل من علمني حرف

و إلى كل من أبكاني و لكن إلى الخيرات قد هدانى .

واهديها الشموع التي تنير طريقي أخوتي

و أخواتي كلا باسمه ..... و إلى زوجتي العزيزة

و الزملاء في العمل ....الخ .

بن يخلف ميلود

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الفهرس	
قائمة المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة العامة	
الفصل الأول : الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية	
المبحث الأول : ماهية المقاول	
المطلب الأول : تعريف المقاول	
المطلب الثاني : خصائص المقاول	
المطلب الثالث : تصنيفات المقاول	
المبحث الثاني : ماهية المقاولاتية	
المطلب الأول : تعريف المقاولاتية	
المطلب الثاني : الدور المقاولاتي	
المطلب الثالث : المقاولات و الأعمال	
المبحث الثالث : أجهزة المرافقة و الدعم في الجزائر	
المطلب الأول : مفهوم المرافقة و أجهزتها في الجزائر	
المطلب الثاني : أجهزة الدعم	
المطلب الثالث : هيئات أخرى لدهم المقاولاتية	
ملخص الفصل الأول	
الفصل الثاني : الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثاني : معايير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني : أهمية و خصائص مؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديات التي تواجهها .

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث : مشاكل و صعوبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحديات التي تواجهها

ملخص الفصل الثاني

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية وكالة عين تموشنت

المبحث الأول : تقديم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و كالة عين تموشنت

المطلب الأول : تعريف بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة

المطلب الثالث : صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض FG .

المبحث الثاني : أشكال الدعم المالي و امتيازات التي تقديمها الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .

المطلب الأول : التمويل الثنائي

المطلب الثاني : التمويل الثلاثي

المطلب الثالث : الاعانات و الامتيازات

المبحث الثالث : الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية كالية مرافقة

المطلب الأول : مراحل المرافقة

المطلب الثالث : نموذج لمؤسسة مرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

ملخص الفصل الثالث

خاتمة

قائمة المصادر و المراجع

الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الصفات الأربع للمقاول في العالم	
	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	
	مخطط مستويات التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	
	عدد المشاريع المرافقة من طرف الوكالة لدعم و تنمية المقاولاتية و كالة عين تموشنت للفترة 2020-2022.	
	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية للفترة الممتدة من 2020-2022.	
	عدد المتربصين لمدرسة الأفاق للإعلام الآلي و اللغات للفترة الممتدة من 2010الى 2018.	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	تعريف المؤسسات حسب المشروع الجزائري	
	معيار العمالة كأساس للتمييز المؤسسات وفق لمركز التجارة الدولية	
	المستوى الأول للتمويل الثنائي	
	المستوى الثنائي للتمويل الثنائي	
	عدد المشاريع الممولة بالتمويل الثنائي للفترة من 2013الى 2017	
	المستوى الأول للتمويل الثلاثي	
	المستوى الثاني للتمويل الثلاثي	
	عدد المشاريع الممولة للتمويل الثلاثي للفترة من 2013 إلى 2017	
	عدد المستفيدين من الإعفاءات الجبائية حسب للجنس للفترة 2012 إلى 2016.	
	عدد المشاريع المرافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	
	عدد المشاريع الممولة من قطاع النشاط من 2014 إلى 2017	
	عدد المتربصين في مدرسة الأفاق لكل سنتين من 2010 إلى 2018.	

المقدمة

تعتبر التنمية داخل المجتمع من أبرز الركائز الأساسية للدولة، وبالتالي فإن نمو وتقدم المجتمعات وتزايد رأس المال يمثلان الشرطين الرئيسين للنمو السريع، وقد ظهر أرس المال البشري والذي يمثل أحد مكونات الفكر المقاولاتي، وهو ميزة يمتاز بها بعض الأشخاص تمكنهم من اتخاذ قرارات لها أهمية كبيرة حيث يمتلكون القدرة على تحليل القرارات وتجسيدها على أرض الواقع، عن طريق الإبداع والابتكار الذي يقوم بها افرد المجتمع بصفة شخصية أو جماعية وهو ما يعرف بالفكر المقاولاتي.

إن المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت في السنوات الأخيرة تحظى بعناية واسعة من طرف الدولة، حيث ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل للعناية بالمرافقة المقاولاتية التي تساهم في تقليل الصعوبات والمشاكل والتحديات التي تواجه المقاولين ، وذلك عن طريق العديد من الهيئات الداعمة والمرافقة لهذه المؤسسات التي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تطبيق وتجسيد إبداعاتهم وأفكارهم على أرض الواقع من خلال توجهات ونصائح وإرشادات لتفادي الأخطار التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولضمان السير الحسن لهذه للمؤسسة وخاصة في مراحلها الأولى من بداية نشاطها، حيث أنها تعتبر مرحلة حساسة في انطلاق مشاريع المقاولين

وعلى غرار الدور الذي تلعبه المرافقة المقاولاتية في الريادة المستقبلية للشعوب والأمم وحل المشاكل في شتى مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الإشكالية الرئيسية التي تبقى مطروحة :

1) الإشكالية:

كيف تساهم المرافقة المقاولاتية في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أسس المقاولاتية؟
2. ما هو مفهوم ومعايير وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3. كيف تتم مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات المرافقة؟

2)الفرضيات:

- المرافقة المقاولاتية هي أساس بنية المؤسسة.
- للمرافقة المقاولاتية دور كبير في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى المرافقة المقاولاتية من أجل نجاح مشروعاتها.

3) الهدف من الدارسة:

تكمن أهمية الدارسة فيما يلي:

- تعتبر المرافقة المقاولاتية، من أكثر المواضيع انتشار في الوقت الحالي من ناحية زيادة الناتج المحلي للدولة.
- اهتمام الكثير من دول العالم بقطاع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على آليات المرارفقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اكتشاف أهم التحديات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعطاء فكرة للطلبة الجامعيين والباحثين في هذا المجال.

4) أسباب اختيار الموضوع: لم يكن اختيار الموضوع بشكل عشوائي ولكن اختياران للأسباب التالية:

الدوافع الموضوعية .

- الأهمية التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة.
- التعرف على الدور الذي تلعبه هيئة المرافقة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية المقاولاتية في الوسط الاجتماعي والجامعي.

الدوافع الذاتية:

- الميول لهذه المواضيع المتعلقة بالمقاولاتية.

- الرغبة في معرفة موضوع المرافقة المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والاطلاع على المستجدات المتعلقة به.

5) منهج الدارسة:

اعتمدنا في دارستنا على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يناسب الجانب النظري للموضوع، من خلال استعراض الجوانب النظرية للموضوع من خلال تحليلها وإسقاطها على الموضوع، وكذلك على منهج دارسة حالة بالنسبة لاستعراض عناصر الدارسة الميدانية.

6)هيكلة الدارسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول يندرج ضمن كل فصل ثلاثة مباحث وكل مبحث يتضمن ثلاثة مطالب، حيث اعتمدنا في التقسيم على جانب النظري والتطبيقي تطرقنا في الفصل الأول: الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية، أما الفصل الثاني فتناول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقمنا بدارسة تطبيقية وذلك في الفصل الثالث حيث تطرقنا إلى دراسة حالة: وكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية بولاية عين تموشنت .

7) الصعوبات البحث:

هناك عدة صعوبات واجهتنا في هذا البحث نذكر البعض منها:

- قلة وصعوبة الحصول على المراجع وخاصة في جانب المقاولاتية .
- ضيق الوقت .

8) الدارسات السابقة:

هناك العديد من الدارسات نعرض بعض الدارسات التي لها علاقة بموضوع وهي كالتالي: **دارسة الباحث الجودي محمد علي بعنوان: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتية، دارسة على عينة من الطلبة جامعة الجلفة لسنة 2014_2015 بجامعة بسكرة** تهدف الدارسة إلى التعرف على استراتيجيات ومحتويات برامج التعليم المقاولاتي والبحث عن وجود ارتباط معنوي بين تعليم الطالب وروح المقاولاتية .

و تتمحور إشكاليتها حول ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتية في روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعات.

ولقد تطرق الباحث لمختلف المقاربات لتبيان مفهومها فركزت المقاربة الاقتصادية على وظائف المقاول لشرحها المقاربة البسيكولوجية اهتمت بدارسة خصائصه، أما مقاربة النشاط المقاولاتي فقد اهتمت بالكل وذالك بدارسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل.

وقد خلصت هذه الدارسة إن تطور المقاولاتية واعتبارها متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة .

دارسة الباحثة دباح نادية بعنوان: دارسة واقع المقاولاتية في الجازئر وآفاقها "2000_2009" لموسم 2011_ 2012 بجامعة الجازئر3.

تهدف الدارسة إلى محاولة إكتشاف وتحليل بعض الجوانب التي بإمكانها تشجيع المبادرة الفردية في الاستثمار قصد النهوض المقاولاتية في الجزائر.

وتتمحور إشكاليتها حول إمكانية تنشيط عملية إنشاء المؤسسات الجيدة في الجزائر من خلال تنمية روح المقاولاتية وتثمين الخبارت المكتسبة للإفارد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال الدعم وترقية المقاولاتي.

حيث تطرق الباحث إلى المقاولاتية بمختلف جوانبها من أساسيات و عوامل مؤثرة عليها والبراز التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونشر مبادئ المقاولاتية في المؤسسات كما تطرق الباحث في هذه المذكرة إن الشروط الأساسية لترقية المقاولاتية التي تقدس وتثمين الخصائص الشخصية التي يتميز بها المقاول.

ولقد خلصت هذه الدارسة بأن الشرط الأساسي لترقية المقاولاتية يكمن في نشر ثقافة وتمكين مختلف المقاولين من التخفيضات الجبائية وعدم اقتصارها على تلك المؤسسات التي تم إنشائها بدعم من أجهزة ترقية المقاولاتية في الجائر.

دارسة الباحث شاوي صباح بعنوان: أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دارسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف لموسم 2009_2010 بجامعة سطيف

يهدف الباحث من خلال البحث إلى إبراز دور الوظيفي التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتثمين المتغير التنظيمي كمتغير نوعي يتطلب معالجة خاصة.

وتتمحور إشكاليتها إلى أي حد يمكن أن يؤثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما تطرق الباحث إلى زيادة درجة الوعي لدى عنصر البشري داخل المؤسسات باعتباره ممثل أساسي في المعادلة التنظيمية ما هما كانت مكانتها في الهيكل التنظيمي،

مبرزا مفاهيم عامة حول الإدارة التنظيمية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومنه خلصت هذه الدارسة أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها دور إيجابي في تطوير وتحسين الاقتصاد فإن هذا لا ينفي و لا يغفل المشاكل و الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، هذا بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي ستواجه هذه المؤسسات فيظل المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمتمثلة في العولمة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتزايد عمليات تحرير التجارة والاستثمار و ما سينتج عنه من ارتفاع في حدة المنافسة محليا وخارجيا.

سيتم التركيز من خلال بحثنا على دارسة المرافقة المقاولاتية ودورها في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية عين تموشنت لإطلاع على واقع مدى مساهمة الهيئات والوكالات للمؤسسات، واخترنا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتعرف على معوقات وصعوبات وأسباب التي توجه الموافقة من طرف الوكالة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية

❖ المبحث الأول: ماهية المقاول

لقد اختلفت وتعددت الآراء حول مفهوم المقاول فهناك، من يعرفه بالمفهوم الاقتصادي، وهناك من يعرفه بالمفهوم الاجتماعي، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى إعطاء نظرة عامة حول المقاول، من خلال ثلاثة مطالب، تتضمن تعريف المقاول، وخصائص المقاول، إضافة إلى تصنيفات المقاول.

المطلب الأول: تعريف المقاول

هناك مجموعة من التعاريف حول المقاول من بينها:

- يعرف (Say) : المقاول بأنه" شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة.

- أما(Contiltion) : بأنه الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد ليبيع أو ينتج بسعر غير أكيد.[1]

- كما عرفه (J.B.say) بأنه الشخص الذي يباشر إنشاء لحسابه لمنفعته ولمجازفة منتوجة مهما كان.[2]

- أما بالنسبة لـ (Detitelobert) عرف المقاول بأنه كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج الأعوان الطبيعيون، رأس المال، العمل بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات.[1]

- ويعرف عند (Don Harvey) بأنه " الشخص الذي يستطيع تمييز الفرص واغتنامها بينما الآخرين لا يستطيعون ذلك.

---

[1]– دباح ندية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، منشورة، جامعة الجزائر 3.

[2]– د لونسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية– باتنة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة سطيف–2–، الجزائر، 2014/2015 ص31.

[1]– صندرة صايبي، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، سنة2014/2015، ص 8

ويرى (بلال خلف السكارنة) أن" المقاول هو الذي ينمي ويبتكر شيئا ذا قيمة من لا شيء والاستمرار في أخذ الفرص المتعلقة بالموارد والالتزام بالرؤيا وكذلك عنصر المخاطرة.[2]

أما اللجنة الأوروبية فعرفت المقاول كما يلي:" المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها وذلك بتخصيصه الناجع للموارد.[3]

ويعرف المقاول أيضا على أنه : شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها.

–يعرف "(JM Toulous)" المقاول بأنه منجز المشاريع، فهو شخص يري فرصة معينة ويتخيل طريقة للاستجابة لهذه الحاجة قبل أن يقوم بذلك أشخاص آخرون. وهو الشخص الذي في حالة إشكالية يطور مشروعا، ونظرته تحول المشكلة إلى فرصة عمل".[1]

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج بأن المقاول هو كل شخص مجازف لديه نظرة شاملة الطموحاته وأفكاره ويريد تجسيدها على أرض الواقع وذلك من خلال القيام بمؤسسة خاصة به تعود عليه بالنفع.

---

[2]– خذري توفيق وآخرون، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي:–06 / 05 / 2013 ، ص 4.

[3]– الجودي محمد علي، نحوى تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي دراسة على عينة من الطلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة تدخل ضمن شهادة الدكتورة، منشورة، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، سنة2014/2015 ص 22

[1]– ايحياوي مفيدة، إنشاء المؤسسة والمقاولاتية :هل هي قضية ثقافة؟، التكوين وفرص العمل، جامعة بسكرة أيام7/6 و8 أفريل 2010، ص2 .

- المقاول هو كل شخص لديه مهارات ويريد تطويرها وتنميتها .
- المقاول هو الذي يبحث عن فرصة أو يتسني فرصة.
- المقاول هو كل فرد ينتج شيء جديد مقابل تحمل الأخطار.

لقد تعددت المقاربات التي تناولت مفهوم المقاول من عدة جوانب وهي :

1) المقاربة الوظيفية :هذه المقاربة التي يمثلها (shumpeter) وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته" التطور الاقتصادي"، وبدوره اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل المخاطر من اجل الإبداع وخاصة عند خلق طرق إنتاج جديدة. **2) المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة** : ترتكز هذه المقاربة على الخصائص البسيكولوجية للمقاول ممثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصوله ومساره الاجتماعي وقد سلط (weber) الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية ، وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه في التطور الرأسمالي.

3) المقاربة العملياتية أو التشغيلية : لقد أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة ،واقترحت على الباحثين الاهتمام بما يفعل المقاول وليس شخصه، حيث يوفر لهم المؤسسات الخاصة والدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل وهذا ما سماه (Schumpeter) بالمملكة الصغيرة، إضافة إلى ذلك لا يوجد حدود معينة لسلوك أخذ المخاطرة سواء للأفراد أو المؤسسات. فكلما كانت المخاطرة أقل يكون الفرد عبارة عن عامل ، وكلما زادت درجتها يصبح مقاول.

إن تمتع المقاول بالصفات السابقة شيء نسبي، فهو يسعى إلى الرفع من مستواها عن طريق التكوين في هذا المجال، فوجود مستوى مقبول من التكوين خاصة في المجال المحاسبي والجبائي أمر ضروري من أجل السير الحسن للمشاريع [1].

المطلب الثاني: خصائص المقاول للمقاول

خصائص تميزه عن غيره ومن بين هذه المميزات ما يلي:

✓ **أولا . خصائص المقاول النفسية**

يتفق أصحاب الاتجاه النفسي، على أن المقاول يتحلى بمجموعة من الصفات الخاصة به، والتي تؤثر عليه بشكل كبير، ولهذا حاول العديد منهم تحديد هذه الخصائص، عن طريق إجراء العديد من الأبحاث التي خلصت بتقديم نتائج كثيرة، من أهمها مجموعة الخصائص التالية:

-الحاجة لتحقيق انجاز شخصي .

- القدرة على الإبداع والمبادرة .

- الثقة في النفس .

- الرغبة في الاستقلالية .

- الاهتمام باكتشاف تحديات جديدة فعادة ما يكون المقاول ذو فضول كبير ، يمتلك البديهية وشجاع بالقدر الكافي للمجازفة والبحث عن كل الفرص الممكنة.

- القدرة على تحمل الأمور غير الاعتيادية خاصة أنه في مواجهة دائمة مع مشاكل جديدة.

[1]- خذري توفيق وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص4.

– الحماس الشديد والإصرار على الوصول إلى الهدف .

– التحلي بروح المسؤولية .

– كما أن المقاول يميل في العادة للمجازفة وتحمل المخاطر التي غالبا ما تكون محسوبة – يتجنب المقاول المواقف الخطيرة لأنه يرغب في النجاح بأي ثمن.

–الكفاءة في الاتصال [1].

✓ **ثانيا – خصائص السلوكية**

للمقاول نوعين من المهارات وهي : 1. المهارات التفاعلية: وهي مبنية على العلاقات الإنسانية بين العمال والإدارة والمشرفين على العملية الإنتاجية، التي تربطهم أثناء العمل، وهذا ما يؤدي إلى إقامة عملية اتصال متفاعلة فيما بينهم، وإلى الاحترام والتبادل المشترك. 2 – المهارات التكاملية: وتتمثل في المهارات التي يطمح المقاولون، إلى تطويرها وتنميتها بينهم وبين العاملين، ،حيث تصبح المؤسسة كأنها خلية عمل متكاملة. ثالثا – الخصائص الإدارية هناك عدة مهارات نذكر منها:

1– **المهارات الإنسانية:** وهذه المهارات تتعلق بالجانب الإنساني حيث يجب احترام مشاعر العاملين وظروفهم الإنسانية والاجتماعية، وتحسين وتوفير الأجواء المناسبة لهم مع احترام الذات.

2– **المهارات الفكرية:** وهو أن تمتلك المؤسسة مجموعة من المهارات الفكرية والمعرفية، وأن تكون لها رؤية بعيدة المدى من أجل تحقيق أهدافها المستقبلية.

[1]– دباح نادية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

3- **المهارات التحليلية:** وتهتم بتحليل العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المؤسسة حيث تقوم بدراسة وتحليل عناصر القوة والضعف للبيئة الداخلية للمؤسسة، وعناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمؤسسة في بيئتها الخارجية.

4- **المهارات الفنية (التقنية):** وتتعلق بمهارات الأداء، ومعرفة كيفية أداء هذه الأعمال منها ما يتعلق بتصميم المنتج وما يرتبط بتشغيله، ومنها ما يتعلق بالصيانة ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات[1]

و الشكل التالي يوضح أهم خصائص المقاولين:

الشكل رقم (01): يمثل الصفات الأربع للمقاول في العالم.

المصدر: الجودي محمد علي، **نحوى تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي دراسة على عينة من الطلبة جامعة الجلفة**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن شهادة الدكتورة، منشورة، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، سنة 2014/2015،ص24.

المطلب الثالث : تصنيفات المقاول

هناك مجموعة من الباحثين قاموا بدراسات تتعلق بالمقاول وذلك من خلال دراسة تتعلق بالوظائف الاقتصادية أو دراسة حالة الإنشاء مؤسسة، ومن هذه الدراسات تواصلوا إلى التصنيفات التالية.

[1]- الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص، 25،26 (بتصرف).

✓ **أولا: المقاول الحرفي مقابل المقاول الانتهازي:**

وضع هذا التصنيف سنة 1967 ويشمل وجهين للمقاول:

1) المقاول الحرفي: هو الذي يملك قليل من التعليم لكن يتمتع بكفاءات تقنية ومركزة ,فهذا النشاط نابع من قلبه إذ يتقبل إمكانيات توارث الحرفة من الآباء كما له قابلية لتوريثها للأبناء , فهو يخشى السيطرة على مؤسسته وخروج المهنة من العائلة ويرفض بصفة عامة نمو مؤسسته.

2) المقاول الانتهازي: يعرض وجه متناقض السابقه , فهو يمتلك مستوى تعليمي مرتفع بالمقارنة مع الأول أما خبرته في الأعمال فهي متنوعة ومتعددة ,هذا المقاول يعرف الإدارة والعمليات المتعلقة بها، ويرفض أن يستمد نشاطه من الآباء فهو ليس نمطيا , يحب المخاطرة ويمنح لنفسه مكان في النمو والتطور حتى وان كان ذالك على حساب الاستقلالية.

ففي كثير من الأحيان توجد تصنيفات أخرى تتناول في جوهرها هذين النوعين من المقاولين فاستخدم معايير لمعرفة هذين النوعين تتقاطع مع سماتهم الشخصية و البسيكولوجية كالحاجة للاستقلالية أو تاريخ العائلة والمهنة معا، للأهداف المتواصلة والأفعال المتطورة كالرغبة في نمو الأعمال واحتراف الإدارة.[1]

✓ **ثانيا: تصنيف جالكين لوفر:**

[1]– اخذري توفيق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص7 .

قام بهذه التصنيفات بناء على دراسة دامت 20سنة (1950-1970) مست 60 حالة لإنشاء مؤسسات وهي كالتالي:

1) المقاول المدير أو المبدع:

هذا النوع من المقاولين تخرج من جامعة أو مدرسة كبيرة ، حظي بمسار مهني بارز في مؤسسة كبيرة، تحركه حاجاته الخاصة مثل : الرغبة في الانجاز وتحقيق مشروع ، والتمتع بالسلطة، وتتمحور هذه الأهداف حول التطوير و الإبداع.

2) المقاول المالك والمتوجه نحو النمو: لديه رغبة ملحة ودائمة في النمو والتطور ، غير أن هذه المسألة طرحت إشكالية الاستغلالية المالية عند محاولة إيجاد التوازن بين هذا النمو والملكية ، يتجه بنفس الرغبات السابقة مع التركيز على حاجات السلطة أكثر.[1]

3) المقاول الباحث عن الفعالية : يبحث عن هدف ذو أولوية وهو الاستقلالية، وعليه فهو يرفض الذي قد يؤثر على هذا الهدف، وترتكز حاجاته الأخرى على السلطة.

[1]- لونسي ريم، مرجع سبق ذكره، ص 227.

4) المقاول الحرفي : هذا المقاول كنظيره السابق يسعى إلى الاستقلالية فهي طموحه الأساسي من خلال إنشاء مؤسسة، التي يفضلها على الناجعة الاقتصادية، أما أهدافه فهي: البقاء والاستمرار[2].

✓ **ثالثا:مقاربة شومبيتر**

قام شومبيتر على وضع الوظائف الاقتصادية والموقع الاجتماعي للمقاول حيث جاء تصنيفه سنة 1953 على النحو التالي:

1) المنتج المسوق: الذي يقدم مشروع رأسمالي ، حيث يمارس هذا النوع من المقاولين وظائف متعددة .

2) قبطان الصناعة: يمتلك قانون أساسي خاص به وقد يهتم أو لا يهتم لنتائج المؤسسة ، وأفعاله ليست رأسمالية.

3) المؤسس المشارك: يشارك بقوة في بداية نشاط المؤسسة، فهو يبعث نشاط وينسحب بعدها بسرعة.[1]

[2]– لونسي ريم، مرجع سبق ذكره، ص، 226، ص.227

[1]– خذري توفيق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

❖ المبحث الثاني : ماهية المقاولاتية

إن الاهتمام بالمقاولاتية أصبح كبيرا من طرف الدولة لأنها أضحت تمثل أحد ركائز الاقتصاد في البلد وخاصة في الوضع الحالي، وما يؤكد على اتجاه أطياف المجتمع إلى فكرة المقاولاتي، ولذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المقاولاتية، والدور الذي تؤديه، والمقاولات والأعمال الأخرى.

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية

عرف (Marcel Mooss) المقاولاتية: على أنها "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، يمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها.[1]

[1]– مرجع سبق ذكره ص 5.

وعرفها (Gasse et Damours) بأنها تعني مسار الحصول على شيء وتسيير الموارد البشرية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات.[2]

كما عرفها (Alain Fayolle) بأنها "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف (بعدم الأكادة) أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة ولأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.[1]

أما تعريفBeranger وآخرون المقاولاتية على أنها:

- نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.
- نشاط جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.[2]

[2]– محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2016/2015، ص 15.

[1]– صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2]– خذري توفيق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص5

وتعرف أيضا أنها "ظاهرة معقدة وشكلا خاصا للتنظيم مدفوعا من طرف مقاول الذي يتصرف ليحاول تحقيق في داخل الهيئة المتواجدة بها النظرة التي يراها عن هذه المنظمة ، فهو يحاول جاهدا أن يعيدها موافقة التمثيل الذي يراه.[3]

كما عرفها (Gartler) هي عملية إنشاء منظمة جديدة .

وعرفها (Venkatarrdman) بأنها "العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص، التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية.[4]

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج: بأن المقاولاتية" هي مجموعة من الأنشطة والعمليات والأفعال التي يقوم بها المقاول من خلال خلق ثروة اقتصادية وتكوين اجتماعي واكتشاف الفرص واستغلالها وهذا للعمل على إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير منشآت قائمة. أوهي "إنشاء مؤسسة جديدة من خلال القيام بأفعال، وممارسات نتيجة عن أفكار تم تنفيذها وتجسيدها.

المطلب الثاني: الدور المقاولاتي

[3]– د يحياوي مفيدة، مرجع سبق ذكره، ص3.

[4]- دباح نادية، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

تساهم المقاولاتية في بناء التنمية المحلية للدول وخاصة في الدول النامية وذلك لما تحقق من دور اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وفي هذا المطلب سيتم فيه التطرق إلى الدور الذي تؤديه المقاولاتية.

✓ **الفرع الأول: الدور الاقتصادي:**

- **رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الإنتاجي:** تعمل المؤسسات الصناعية الكبرى على رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفائض الاقتصادي وذلك لما تمتلكه من مزايا ومؤهلات وارتفاع إنتاجية العمل فيها بالمقارنة بالمقاولات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا الاعتقاد غير صحيح يتجاهل العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه.

فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية واستخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر من خلال عنصر رأس المال.

- **تنوع الهيكل الصناعي:** نظرا لصغر حجم رأس المال وحجم النشاط على مختلف الفروع الصناعية مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم على تلبية احتياجات السكان من سلع وخدمات.

- **تدعيم التنمية الإقليمية:** المقاولاتية لها القدرة على الانتشار في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة وذلك لتكييفها مع محيط هذه المناطق وسهولة إقامتها وهي تعتبر

غير مكلفة كونها لا تتطلب تكنولوجيا عالية ولا استثمارات كبيرة كما تعمل على تحقيق توازن إقليمي ونسبة التلوث البيئي ومشاكل الإسكان تكون منخفضة فيها.[1]

- **تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة:** تساهم في تنمية الصادرات وذلك بإنتاج المواد الوسطية التي تحتاج لها المؤسسات الكبيرة مما يؤدي إلى خفض بعض تكاليف الإنتاج في المنشأة واستمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.[2]

- معالجة بعض الإختلالات الاقتصادية: تعمل المقاولاتية على علاج بعض الإختلالات من ضمنها علاج العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تصنيع السلع المحلية وتصديرها للخارج بدلا من استيرادها.

- **تكوين الكوادر الفنية والإدارية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين رأس المال البشري نتيجة للتدريب المحصل عليه مما يكسب خبرة للعامل عكس مؤسسات التدريب الرسمية والمعاد الفنية في الدول النامية التي تعاني من نقص الإمكانيات وخبرة محدودة.

---

[1]- الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 42 (بتصرف).

[2]- خذري توفيق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6. (بتصرف).

-**جذب المدخرات:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تتطلب أموال كبيرة وبالتالي فإن المدخرات المحدودة أي القليلة التي يمتلكها الأشخاص تكون كافية لإنجاز مشروع بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة أو إيداعها في البنوك أو استعمالها للترفيه.

- **زيادة الناتج المحلي:** وذلك من خلال توفير السلع والخدمات للمستهلك ومساهمتها في زيادة الدخل الوطني للدولة وتحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجية العامل باستمرار من خلال الإبداع والتجديد[1].

✓ **الفرع الثاني: الدور الثقافي:**

- ترقية العامل بالمعرفة التقنية الحديثة لكي يستطيع التحكم في أساليب التكنولوجيا الحديثة وهذا راجع إلى التطور العلمي واستعمال التكنولوجيا في الإنتاج فيتم تدريب العامل على الأجهزة والبرامج للنهوض بدوره في الأعمال المقاولاتية الحديثة.

- المساهمة في التزويد بالمعرفة وذلك عن طريق وجود نوادي علمية ومجلات وجرائد في إطار التكوين وتخصص العمال[1]

[1]-الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-45

[1]سنوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم وتنمية وتسيير الموارد، سنة 2008، ص57.

✓ **الفرع الثالث: الدور الاجتماعي:**

– عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على إنشاء فرص عمل جديدة وتحقيق التوازن الإقليمي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق الاجتماعية.[2]

– **زيادة التشغيل:** تساهم المقاولاتية في حل مشكلة البطالة وذلك لاستخدامها أساليب كثيفة العمل مما يؤدي إلى الزيادة في القوة العاملة خاصة في الدول النامية التي تتوفر فيها اليد العاملة البسيطة[3].

– **المساهمة في تشغيل المرأة:** للمقاولة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة من خلال إقحامها في مجال المقاولات التي تناسبها ومن بينها العمل على الحاسوب, الخياطة.....الخ[3].

– **محاربة الآفات الاجتماعية:** للمقاولة دور مهما في محاربة الآفات الاجتماعية وهذا نتيجة للتعليم والتدريب الهادف وإستراتجية التوظيف مما يؤدي إلى بناء مستقبل للشباب وبناء مجتمعات حضاري[4].

---

[2]خذري توفيق وآخرون، مرجع أعلاه، ص6 ، (بتصرف).

[3]الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 46 (بتصرف) .

[3]خذري توفيق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص6.(بتصرف).

[4]و الجودي محمد علي، مرجع، سبق ذكره، ص48(بتصرف).

سيتم التطرق في هذا المطلب، إلى مقارنة أعمال المقاولات مع غيرها من أنواع الأعمال، من تجارة وصناعة وزراعة وأعمال الخدمات ليتضح لنا تمييز واختلاف طبيعة هذا النوع من الأعمال.

✓ **أولا: المقاولات والتجارة:**

في التجارة تبدأ الأمور بدراسة للسوق واحتياجاته والسلع البديلة المتوفرة في الأسواق السلع الجاهزة للاستهلاك المراد التعامل بها ومن نتائج هذه الدراسات وغيرها مما يتعلق الأمر بالإمكانيات المتاحة لتاجر ما حيث يقوم هذا التاجر بتحديد أهدافه, نوع العمل، حجمه (رأس المال الثابت ورأس المال العامل الذي يحتاج إليه، وهذا الأمر لا يقتصر على مهنة التجارة فقط، وإنما يتصف على جميع أنواع الأخرى ولكن كل حسب ظروفه وطبيعته خصائصه المتميزة فالأمر في مجال المقاولات يختلف عنه في مجال التجارة ، فمثلا فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بالتأسيس في مجال التجارة تكون دراسة السلع أكثر سهولة ونتائجها أقرب للدقة أما في مجال المقاولات تكون مسألة دراسة المشاريع المتوقع الحصول عليها من الأمور الأكثر صعوبة ونتائجها أقل دقة وواقعية.

أما فيما يخص جانب مجال التمويل يدفع رأس المال المقدر للعمل التجاري كاملا منذ بداية العمل تقريبا أما في جانب المقاولات يختلف الأمر فحجم رأس المال لا يكون هو الأساس فالأمر غالبا يعتمد على حجم المشاريع[1].

✓ **ثانيا : المقاولات والصناعة:**

الصناعة عمل إنتاجي أي إنتاج السلع من مواد أولية معينة أو تمويل سلع قابلة للاستهلاك أو استخراج معدن من باطن الأرض، والصناعات تنقسم إلى صناعات حقيقية وثقيلة ومتوسطة حيث تصنف الأعمال المقاولات التي تتعلق بأعمال البناء والتشييد تصنف كصناعات إنشائية وتصنف أعمال المقاولات التي تتعلق بالتوريدات كأعمال تجارية، أما من حيث الاستقرار الذي تتمتع به الأعمال الصناعية والذي يهيئ لها الاستقرار والتمويل والعمالة وإمكانية التخطيط للمستقبل والتوسع والنمو عكس مجال المقاولات الذي يجعل مثل هذه الأمور أكثر تعقيدا.

✓**ثالثا: المقاولات والأعمال الزراعية:**

يمكن أن نعرف المشاريع الزراعية على أنها أعمال إنتاجية سواء كانت مقامة إنتاج المحاصيل الزراعية أم للإنتاج الحيواني ورغم التشابه بين هذه الأعمال واعملا المقاولات إلا أن هناك اختلافات كثيرة من بينها.

[1] محمد على جعلوك، أعمال المقاولاتية إدارة المشروعات وتنفيذ العقود، الطبعة الأولى، دار الراتب الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، السنة 1999،ص 52(بتصرف).

تعتمد المشاريع الزراعية على الإنتاج الموسمي ولكل موسم ظروفه إضافة إلى اختلافات في ظروف العمل وأساليب العمل التي تختلف حسب المشروع الزراعي حيث كلما كانت لديها الوسائل الملائمة لمواجهة الظروف والحالات الطارئة فتكون لها الاستقرارية في الإنتاج والدقة في وضع الخطة عكس أعمال المقاولات التي تعمل في ظروف شديدة من عدم التأكد.

أما في ما يخص نوعية العمالة والمعدات فإنها لا تختلف من مشروع إلى آخر في القطاع الزراعي عكس قطاع المقاولات الذي يتسم بكثرة الاختلاف من مشروع لأخر كالحجم والموقع وطبيعة العمل والمستوى التقني.

أما عملية التسعير ففي المجال الزراعي تكون أكثر قابلية منها في مجال المقاولات حيث إن أسعار المنتجات الزراعية يكون لها ارتباط بالمواسم إما في مجال المقاولات يكون التأثير محدد بمشروع ما وبنية ما يحتاجه هذا المشروع منها.

✓ **رابعا : المقاولات وأعمال الخدمات**

أعمال الخدمات هي نشاطات غير إنتاجية الهدف منها تقديم خدمة ما مقابل أجر معين إلا أنه في بعض الأحيان تكون مثل هذه الأعمال جانب مقاولاتي مثل المقاهي والسياحة[1] .

وتتنوع هذه النشاطات منها ما هو أساسي ومنها ما هو تنظيمي ومنها ما هو الأمر الذي يجعل التخطيط لها أكثر سهولة رغم تباينه وتكون الإلزامية اكبر من معانيه الأعمال الأخرى وتقلبات الأسعار لها علاقة بالتطور الاجتماعي والتقني وبالتالي هناك نوع من الاستقرار في نوعية مستلزمات العمل عكس مجال أعمال المقاولات التي تتصف أحيانا في حالة شديدة والصعوبة في التخطيط. أما فيما يخص التسعير في قطاع الخدمات فغالبا ما يكون أكثر سهولة للاستقرار رغم تأثرها بظروف السوق وتقلبات الأسعار الأخرى أحيانا.[2]

❖ المبحث الثالث: أجهزة المرافقة والدعم في الجزائر

[1]– محمد على جعلوك،، مرجع سبق ذكره،ص، ص 57–60.

[2]– محمد على جعلوك، مرجع سبق ذكره، ص، ص 61–62.

إن الشخص أو الفرد ليس باستطاعته إنشاء مؤسسة وحده فهو ليس قادر على تحمل الأخطار، ولهذا قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة منها ما هو مختص في الدعم مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومنها من هو مختص في المرافقة مثل المشاتل.

المطلب الأول: مفهوم المرافقة وأجهزتها في الجزائر

تحظى المرافقة بأهمية بالغة وهذا لما تقدمه من خدمات للمقاول ومساعدته على إنشاء مؤسساته، حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المرافقة والأجهزة المرافقة في الجزائر.

✓ الفرع الأول: مفهوم المرافقة

هناك مجموعة من التعريف في جانب المرافقة ومنها:

يعرف (A.Lotiowski) المرافقة: هي محاولة تجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ (المقاول)[1].

[1]– كمال زيتوني وآخرون، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، جامعة المسيلة، ص3.

وتعرف أيضا بأنها مجموع الخدمات المقدمة من طرف هيئة المرافقة بغض النظر ما إذا كان أنشأ مؤسسته أم ليس بعد، هذه الخدمة تشمل مجالات عدة: المادية، الاستشارية، التكوينية... الخ[1].

المرافقة: هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف إلى دعم منشئ المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.[2]

ونستنتج بأن المرافقة: هي مجموعة من الإجراءات والخدمات التي تقوم بها جهة معينة مختصة في المرافقة المساعدة المقاول على انجاز مشاريعه وحل المشاكل وتقديم الدعم له.

ومهنة المرافقة تتبع ثلاثة مراحل وهي:

-استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء المؤسسة.

- تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد.

-متابعة المؤسسة الفتية لفترة تكون طويلة (حسب طبيعة المرافقين).[3]

[1]- دباح ندية، مرجع سبق ذكره، ص62.
[2]- محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 102.
[3]- توفيق خذري، مرجع سبق ذكره، ص3.

أهمية المرافقة

تكمن أهمية خدمة المرافقة المقدمة للمقاول في التغلب على الصعوبات التي قد تواجهه خلال فترة الإعداد لانطلاق مؤسساته الجديدة فغالبا ما يكون للمقاول فكرة أو مشروع غير مكتمل ولكنه يحتاج إلى الدعم الذي تقدمه له المرافقة فيما تتعلق بإعداد مخطط العمل أو انجاز دراسة للسوق المستهدف كما قد.

يجعل أيضا كيفية إجراء دراسة مالية مضبوطة يستطيع من خلالها تحديد احتياجاته المالية، شكل التمويل الذي يحتاجه، وأيضا النتائج المتوقعة[1].

✓ **الفرع الثاني: هيئات المرافقة.**

هناك نوعين من هيئات المرافقة في الجرائر وهما مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل.

أولا: مشاتل المؤسسات: لقد تم إنشاء مشتلة المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003.

أ) تعريف مشاتل المؤسسات تبعا للنظام الجزائري:

تعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. وتكون في أحد هذه الأشكال:

[1]- ادباح نادية ، مرجع سبق ذكره ص 63.

- المحضنة: وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغرى والمهن الحرة
- نزل المؤسسات: ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث[1].

ب) تتكفل المشاتل بالمهام التالية:

-استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع .

- احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار، تسهر المشتلة على تسيير هذه المحلات .

- تسهر على تقديم مجموعات من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة منها استهلاك الكهرباء والغاز والماء.

[1]- صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

– تقديم إرشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها، وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمالي والمحاسبي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما في تقنيات التسيير[1].

ثانيا: مراكز التسهيل

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03–79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 وذلك طبقا لأحكام المادة 13 عن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع .[2]

أ) تعريف مراكز التسهيل:

هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي.

[1]– د دباح نادية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2]- الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ب) مهام مراكز التسهيل: تتولى مراكز التسهيل أداء المهام التالية:

- مساعدة المنشئين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء القيام بتنفيذ الإجراءات الإدارية.
- مرافقة أصحاب المشاريع والمبادرين في ميدان التكوين والتسيير.
- دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
- إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسع مجال نشاطها.
- مساعدة المقاول على هيكلة استثماراته على أحسن وجه.[1]

المطلب الثاني : أجهزة الدعم

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطاتهم الخاصة.[2]

[1]– صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2]– الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص72.

✓ أولا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CANC)

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994، يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل[1].

ومن المهام التي يقوم بها الصندوق الوطني ما يلي:

- إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل(C.R.E) والتي تعمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل من جديد وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية.
- دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر (C.ATI) حيث يهدف إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني من خلال القيام بمرافقة المقاولين
- التكوين التحويلي الذي يهدف إلى اكتساب مؤهلات وقدرات جديدة للبطالين من خلال القيام بدورات تكوينية .
- مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات والمشاكل[2].

[1]- محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2]– الجودي محمد على ، مرجع سبق ذكره، ص 81 (بتصرف).

✓ **ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقولاتية ANADE**

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقولاتية أحد الهياكل المرافقة التي تساهم في دعم وإنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة المتوسطة[1]، وأنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ سبتمبر 1996م .

مهام الوكالة:

- تدعيم ومرافقة الشباب حاملي المشاريع.
- تقديم الإعانات المالية.
- تزويد الشباب المستثمر بمختلف المعلومات حول الإعانات[2].

كما يستفيد حاملي المشروع من التمويل والامتيازات الجبائية وفق ثلاث أشكال تمويل خاص، تمويل ثنائي، تمويل ثلاثي[3].

✓ **ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر بعد قانون تطوير الاستثمار الذي صدر في شهر أوت 2001، وقد عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI[4]

ومن مهام الوكالة:

---

[1]- محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2]- صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[3]- -محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص154.

[4]- محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص161.

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- تسيير المحافظة العقارية الثابت الخاصة بالاستثمار[4].

✓ **رابعا: الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرANGE**

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ 22 جانفي 2004 وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[5].

مهام الوكالة:

- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم.
- منح قروض بدون مكافأة.
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم[1].

---

[4]- مندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[5]- محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص161.

[1]- الجودي محمد على ، مرجع سبق ذكره، ص.86

المطلب الثالث: هيئات أخرى لدعم المقاولاتية في الجزائر.

بالإضافة إلى هيئات المرافقة وأجهزة الدعم يستفيد حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم غير مباشر لهيئات أخرى لها أدوار استشارية أو تنظيمية للنشاط المقاولاتي أهمها:

✓ أولا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.ANPPE

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05165 المؤرخ في 03 ماي 2005, وتمثل الوكالة أداة للدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية:

- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها.
- انجاز دراسة حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.
- ترقية الاستشارة والخبرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المتابعة الديموغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط.

- التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **ثانيا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC-PE)**

أنشئ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بموجب المرسوم التنفيذي 0803 المؤرخ 25فيفري 2003 وهو عبارة عن هيئة استشارية مسؤولة، عن تعزيز الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وجمعياتهم المهنية من جهة والحكومة من جهة أخرى , حول مختلف القضايا الوطنية التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية ويتكون المجلس حاليا من (80) عضو يضم مختلف أرباب العمل وأعضاء الجمعيات المهنية.

✓ **ثالثا : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية .(ALGEK)**

✓ **رابعا : الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.**

✓ **خامسا: قانون الصفقات العمومية. سادسا: بورصة المناولة المقاولة من الباطن والشراكة.**[1]

ملخص الفصل الأول:

[1]- صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص 66-68.

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى المقاول وخصائصه وتصنيفاته حيث أن له عدة تعاريف تحدثت على ذلك الشخص الطموح مجازف لديه عدة أفكار يريد تجسيدها على ارض الواقع، كما أن له مميزات نفسية وسلوكية كالمهارات التفاعلية والمهارات التكاملية، أما الخصائص الإدارية فتتمثل في المهارات الإنسانية والفكرية والتحليلية وتقنية فالمقاول هو شخص الذي يستطيع أن يستغل الفرص لتحقيق أهدافه على ارض الواقع.

أما المقاولاتية لها دور كبير في أبراز المجالات إما اقتصادية واجتماعية أوثقافية وخداماتي كما لها أجهزة الدعم والمرافقة كالهيئات والوكالات من أجل تطوير واستمرار المؤسسات في أنحاء المعمورة.

إن تشجيع الدول والهيئات والأفراد التي لديهم خبرات وقدرات وكفاءات سابقة للمقاولاتية داخل المجتمع في وقتنا الحالي وفقا الإطار القانوني والتشريعي وثقافة الاجتماعية سيجعل المقاولين يقدمون أفضل خدماتهم من اجل تنمية وتقوية الدولة في أبرز ركائزها أساسية لا لتحقيق ذالك المفهوم الضيق الرفاهية الفردية على حساب مجتمعه ووطنه.

الفصل الثاني :

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورة فعالا في التنمية الاجتماعية و تنمية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية الوطنية والتوسع في الإنتاج الصناعي وتنوعية والتأثير فيه، وذلك من خلال تقديم خدمات ومنتجات جديدة، وخلق مناصب شغل ومحاربة البطالة، مما يؤدي هذا إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد، والزيادة في الناتج القومي المحلي، وتلبية احتياجات السوق من سلع وخدمات، والحد من هجرة السكان من الأرياف إلى المدن.

ولهذا سعت الجزائر إلى الاهتمام، بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها من خلال القيام بإصلاحات وتغيرات جذرية في القوانين، وخاصة في السنوات الأخيرة، وهذا من أجل ترقية هذا النوع من المؤسسات.

ورغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم إلا أن هذا لم يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القضاء على مواجهة بعض المشاكل والصعوبات والتحديات، التي تقف حاجزا أمام تطورها.

وتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدين على ثلاثة مباحث:

-**المبحث الأول** : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **المبحث الثاني** : أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجهها.

- المبحث الثالث: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

❖ المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا للدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كان من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية وهذا ما جعلها تحتل مكانة وأهمية من طرف العديد من الباحثين والدول والمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية، و في هذا المبحث سيتم التطرق إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمختلف الدول ومن بينها الجزائر وكذلك إلى معايير وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إي أنه لا يوجد إتفاق بين الدول على تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات.

1. **تعريف ألمانيا:** فقد عرفتها على أنها" مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل على 500 عامل وتحقق مبيعات صافية من 100 مليون في السنة .

2. **تعريف رومانيا:** المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن كل مؤسسات توظف أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال يتراوح ما بين 10 مليون و 2 مليار (Lei)[1].

3. **التعريف البريطاني:** عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه" ذلك المشروع يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

---

[1]– الطيف عبد الكريم، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، سنة2002/2003 ، ص 15.

أ- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

ب- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن65.6 مليون دولار أمريكي.

ت- عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 مواطن[1].

4. تعريف اليابان : تحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على أساس أن يكون رأس مال المستثمر أقل من 50 مليون ين وعدد العمال اقل من 300 عامل[2].

5. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية : فحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفتها على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى , وتعتبر كل مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشتغل أقل من 500 عامل[3].

6. تعريف الإتحاد الأوربي : عرفها منذ بداية عام 2005 على أنها المؤسسات التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 عامل ولا يتعدى حجم تعاملاتها التجارية 50 مليون يورو.

7. تعريف معهد بون: (IFM BON) إذا كان عدد العاملين بها أقل من 500 عامل وإذا قل معدل دوران مبيعاتها السنوية عن 50 مليون يورو[4].

---

[1]- شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، منشورة ، سنة 2009/2010 ، ص 114.

[2]- د يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، منشورة، السنة. 2005، ص20.

[3]- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ماجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ص25.

[4]- مالكوم شالوف ، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة عبد الباري طارق وأخرون، تبديل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، الطبعة الأولى 2009 المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص12.13.

8. تعريف منظمة العمل الدولية: على أنها" الصناعات التي يعمل بها 50 عامل, وتحدد مبلغا لا يزيد عن1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأةعن 100 ألف دولار.

9. تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وقد عرفها بأنها" المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عامل ورأسمالها أقل من 500 ألف دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني[1].

10. تعريف الجزائر: تعرف المؤسسات حسب المواد التالية:

حسب المادة 04: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من القانون التوجيهي مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 01 إلى 250 شخصا

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة(500) مليون دينار.

- تستوفي معايير الإستقلالية.

[1]-برودي نعيمة، تحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات تكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي المتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 113.

المادة 05: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها مابين ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) وخمسمائة مليون دينار.

المادة 06: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (مائة) مليون دينار.

المادة 07: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال ويحقق رقم أعمالها أقل من عشرين (20) ملايين دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها عشرة (10) ملايين دينار[1] .

جدول رقم (2-1): يمثل تعريف المؤسسات حسب المشرع الجزائري.

المؤسسة	العمال	رقم الإعمال السنوي	الحصيلة السنوية
الصغيرة و المتوسطة	تشغل من 1 إلى 250 شخصا	مليارى (2) دينار	لا يتجاوز (500) مليون دينار
المتوسطة	تشغل ما بين 50 إلى 250	مائتي (200) مليون و مليارى (2) دينار	ما بين مائة (100) و خمسمائة (500) مليون دينار .
الصغيرة	ما بين 10 إلى 49	مائتي (200) مليون	لا يتجاوز مجموع

[1]-الجريدة الرسمية، القانون رقم 1 - 18 المؤرخ 5 ديسمبر 2001م الموافق ل 30رمضان 1422هـ ، المتضمن القانون التوجهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 77، الجزائر، ص 5-6.

	شخص	دينار	حصيلتها السنوية (100) مليون دينار .
المصغرة	تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال	أقل من (20) مليون دينار	أو يتجاوز مجموع حصيلتها عشرة (10) ملايين دينار

المصدر : من إعداد الطلبين بالاعتماد على المعطيات أعلاه /و بناءا على قويدري عبد الرحمان

المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

تختلف وتتعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى أخر وحسب كل دولة فهناك من يعرفها حسب رأس المال وهناك من يعرفها حسب معيار القيمة المضافة .... الخ ومن بين هذه المعايير كالتالي :

- ✓ **أولا: المعايير الكمية:** تتمثل هذه المعايير على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروقات بينها مثل حجم العمالة ورأس المال ورقم الأعمال...الخ.

1-1 **معيار العمالة:** يعتمد هذا المعيار على عدد العمال في المؤسسة, من خلال وضع حد أدنى وحد أعلى لحجم العمالة للتفرقة بين المؤسسات, وفقا لهذا المعيار يميز مركز التجارة الدولية بين المؤسسات كما يلي :

2- الجدول رقم (2-2) : يوضح معيار العمالة كأساس لتميز المؤسسات وفق لمركز التجارة الدولية .

المجموعة	عدد العمالة
صغير جدا	10-1
صغير	50-11
صغير إلى متوسط	100-51

المجموعة	عدد العمالة
متوسط	250-101
متوسط إلى كبير	500-251
كبير	أكثر من 500

المصدر : غالم عبد الله و آخرون،واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر ودلك يومي5/6 ماي 2013، ص.3.

وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات من أهمها إن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي والمعدات الرأسمالية[1].

2-1 معيار رأس المال: يعتبر من المعايير الأساسية في تسير حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية فالمؤسسات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال

[1]- غالم عبد الله وآخرون، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر ودلك يومي5/6 ماي 2013، ص3.

تعتبر صغيرة إلا أنه يختلف من دولة لأخرى كما أن هناك مشكلة في تحديد رأس المال الثابت المستثمر من ثابت وعامل أو رأس المال الثابت.

2-2 معيار معامل رأس المال: باعتبار أن المعيارين السابقين وجهت لهما انتقادات وذلك لاستخدام كل منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فعدد قليل من العمال في المؤسسة لا يعني أن حجمها صغيرا إذ أن من المحتمل أن يكون رأس المال فيها كبير مما يجعلها تصنف من المؤسسات الكبيرة حسب معيار رأس المال كما يمكن أن يكون رأس المال صغير وحجم العمالة كبيرا مما يتم تصنيفها كمؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة وفقا لمعيار رأس المال إذن الجمع بين المعيارين السابقة يؤدي إلى معيار معامل رأس المال ويحسب بقيمة رأس المال الثابت على عدد العمال وبالتالي يعطينا الكمية الإضافية على رأس المال لتوظيف العمال عادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في قطاع الخدمات والتجارة ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي[1].

- ✓ **ثانيا: المعايير النوعية:** وهي المعايير التي تتركز على الخصائص الوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم على أساسها تجميع المؤسسات ذات الخصائص المتشابهة كطرق التسيير القدرات الإبداعية للمؤسسة, وهذه المعايير تتمثل فيما يلي:

[1]- برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، سنة2011/2012،ص 22.

2-1-الاستقلالية: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمتع باستقلالية تامة وعدم تدخل الأطراف الخارجية في تسيرها ومراقبتها أعمالها فنجد أن المالك هو المسير وهو الذي يتولى زمام الأمور واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية الكاملة.

2-2-الروح الريادية: إن أصحاب أو مالكي المؤسسات ص .م,هم الرواد في الميدان الذين ينشطون فيه وأكثر استعدادا لتحميل الأخطار المالية والمسؤولية الشخصية.

2-3-الطابع الشخصي: عادة ما يكون مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على اتصال شخصي مع معظم الأشخاص الذين لهم صلة بالمؤسسة مثل العملاء, الزبائن، الموردين..الخ.

2-4-عدم تقاسم المسؤولية: حيث ينفرد الملك بسلطة اتخاذ القرارات دون استشارات الأشخاص الآخرين والعمل بأرائهم.

2-5-طبيعة رأس مالها المساهم: هو عبارة عن رأس المال الذي يساهم به الملك أفراد عائلته وأصدقائه وعادة ما يكون المساهمون والمالكون من عائلة واحدة.

2-6-الثقافة التنظيمية: تعكس الم.ص.م , شخصية مالكها.

2-7-الحصة السوقية: فنجد إن هذا النوع من المؤسسات ينمو ويتطور على المستوى المحلي والجهوي[1].

[1]- شاوي صباح، مرجع ذكره، ص 147.

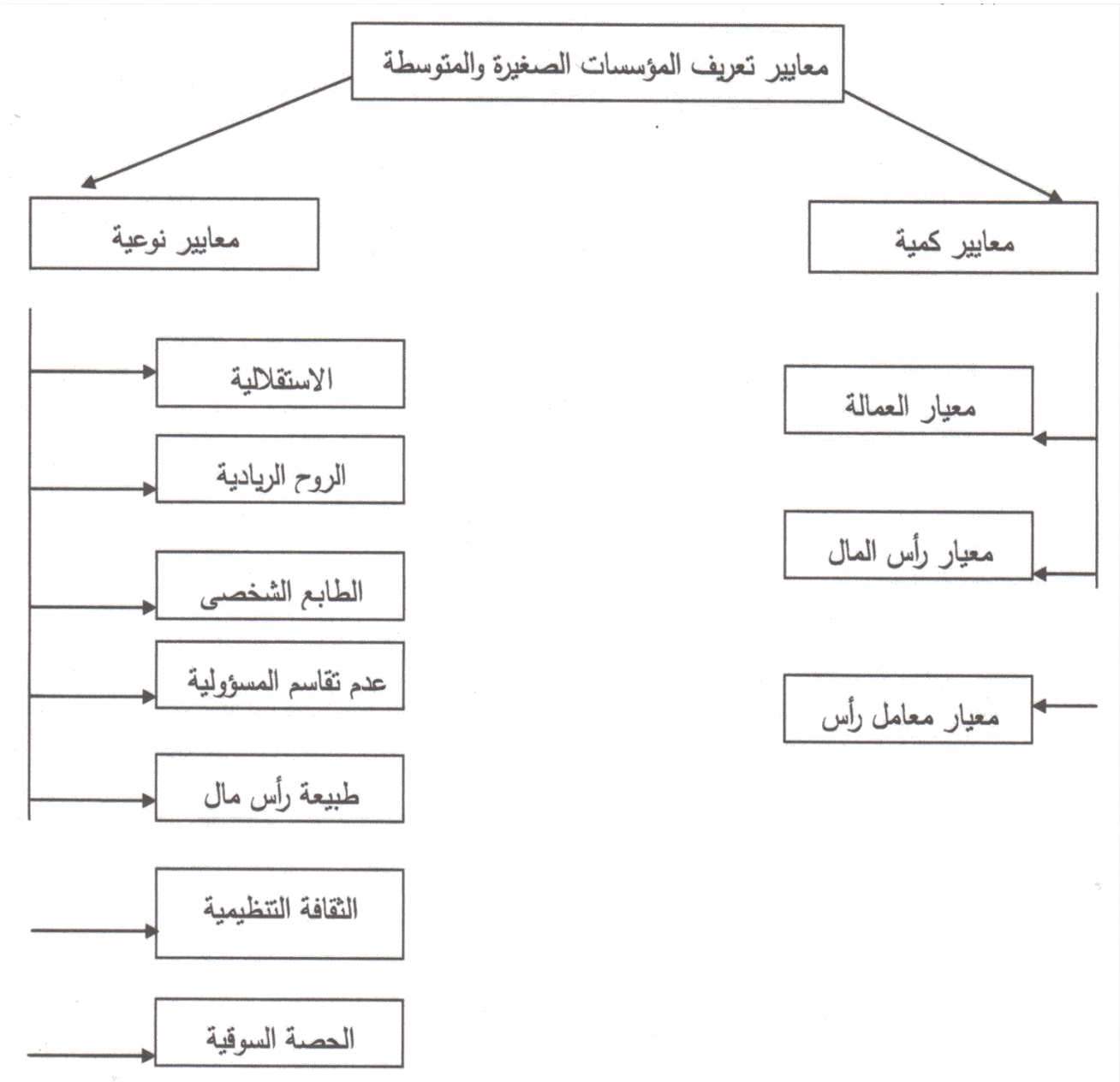

الشكل رقم (02) : يمثل معايير تعري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المصدر : من إعداد الطالب بناء على المعطيات أعلاه.

❖ المطلب الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توجد العديد من التصنيفات التي تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وتصنف حسب معايير مختلفة نذكر أهمها

✓ أولا: التصنيف حسب الإمكانيات الإنتاجية كالتالي

أ- **المنزلية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, المنزلية بتكوينها العائلي ويكون مكان إقامتها هو المنزل ويستخدم في الأيدي العاملة العائلية وتنتج منتوجات تقليدية للسوق بكميات محدودة.

ب-**المؤسسات الحرفية:** تعتبر المؤسسات الحرفية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل المؤسسات العائلي وعمال الأطفال بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق حيث تقوم بإنتاج منتوجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية ما يميزها عن الصناعات المنزلية كون مكان إقامتها ومزاولة نشاطها عبارة عن محل صناعي مستقل عن المنزل.

إن أهم ما يميز النوعين السابقين من الصناعات الم .ص.م:

- اعتمادها على كثافة عمل أكبر في الإنتاج.

- معدل التركيب العضوي لرأس المال منخفض جدا[1].

[1]- قويدري عبد الرحمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية عين تموشنت ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، جامعة بشار، الجزائر، سنة2011/2012، ص 17.

– استخدام آلات وتجهيزات ضعيفة التطور من الناحية التكنولوجيا وبكميات أقل.

– تنظيم العمل فيها سواء من ناحية النظام المحاسبي أو التسويق أو التسيير الإداري يتميز ببساطة.

ث– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة وطبقا المقاييس صناعة الحديثة[1].

✓ **ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج:**

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

أ– مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية : نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية في:

– المنتجات الغذائية.

– تحويل المنتجات الفلاحية.

– منتجات الجلود.

---

[1]– غالم عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص4

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات، بحيث أن لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها، كما السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية: ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز، أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطية والتحويلية والمتمثلة في :

- تحويل المعادن.
- المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية.
- الصناعة الكيماوية والبلاستكية.
- صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء. وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة.

ج - مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس المال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى هذه المؤسسات يكون ضيقا[1].

✓ **ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:**

نجد ضمن هذا النوع نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأولى هي مؤسسات تجمع بين الإنتاج العائلي والإنتاج الحرفي تتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسويق والتسيير.

أما النوع الثاني فيشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتطورة والشبه المتطورة التي تتخذ من المصنع مقرا للعمل وتتميز باستخدام تكنولوجية حديثة و أساليب متطورة في التسيير والإدارة وتنظيم العمل داخل المصنع[2].

[1]–شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2008،ص 11،12.

[2]– الطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص20.

الشكل رقم (2-3) : يمثل الشكل أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

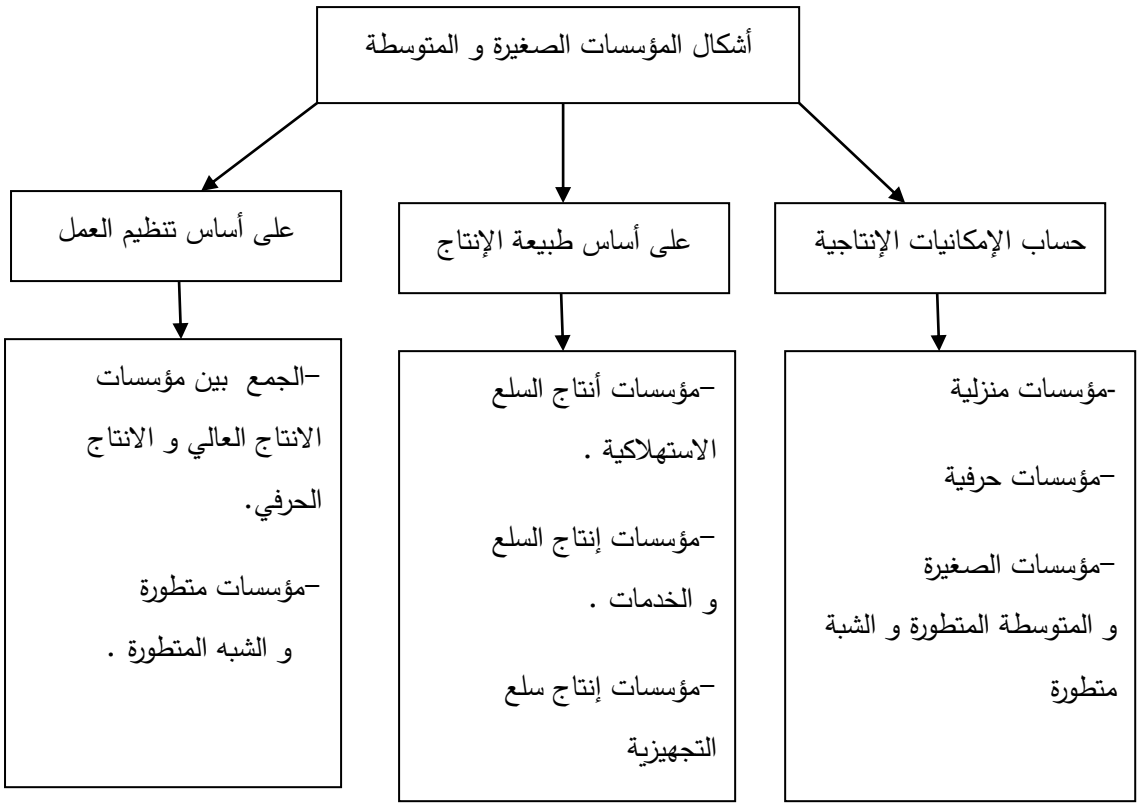

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على المعطيات أعلاه.

❖ المبحث الثاني: أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات ومشاكل والتحديات التي تواجهها

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكانة بالغة وهذا لما تحقق من نفع عام للدولة أو للمجتمع وللفرد بحد ذاته، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصعوبات والمشاكل والتحديات التي تواجهها. المطلب الأول :أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة، أهمية كبيرة وهذا راجع إلى ما تحققه من أهمية اجتماعية أو اقتصادية سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى الفرد من خلال تحسين المستوى المعيشي للفرد، وتوفير مناصب شغل.

1. أهمية الاجتماعية : وتتمثل الأهمية الاجتماعية في ما يلي:

تعمل على التواصل بين الأجيال الجد الأب، الابن) والحفاظ على التراث والحضارة [1].

• مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في تنمية المواهب والابتكارات لأصحاب المبادرات المتميزة من رواد الأعمال، ذو الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبرتهم العملية ولعلمية لخدمة مشاريعهم[2].

• للمشروعات الصغيرة دور اجتماعي يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لدولة لان هذه المشروعات يمكن أن تنمو باعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية [3].

---

[1]– شاري صباح، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2]- بولقواس ابتسام ، آليات مكافحة البطالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنة الثانية ماجستير جامعي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ص 6.

[3]– برجي شهرزاد، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

•توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة بطالة ناجمة عن انتشار سريع التقنية في مختلف القطاعات[1].

• لصغر حجمها فإن بإمكانها توغل إلى القرى والأرياف والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة [2].

إن الأعمال صغيرة توفر نحو 67% من فرص الأعمال الأساسية وتعمل على تحمل مسؤولية التدريب أثناء العمل وتنمية مهارات شباب .

2.أهمية الاقتصادية :

وتتمثل الأهمية الاقتصادية فيما يلي:

• تجديد والابتكار ورفع كفاءة إنتاجية التنمية القدرات التصديرية في أسواق خارجية وتدعيم أوضاع التنافسية لدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى وخاصة حديثة التصنيع[3] .

• تساهم في تنمية صادرات وتقليص الوردات الأمر الذي يؤكد أجاب على ميزان المدفوعات الدول النامية كما تساهم في إنتاج القيمة المضافة وتزايد حصتها في إجمالي الناتج الوطني الخام[4] .

• تساهم في تحقيق تكامل اقتصادي مع مؤسسات الكبرى وذالك بإنتاج بعض احتياجات ومستلزمات إنتاج للمؤسسات الكبرى[5].

---

[1]– سبوطي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدية، العدد2، وتاريخ الإصدار ديسمبر 2008،ص 6.

[2]- سالم عرفان، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة ، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2011، ص70. و ماجد العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، سنة 2009، ص24

[3] – اسبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[4]–بور لقوش ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص7.

[5]-د غالم عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص7.

• تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على جذب صغار مدخرين وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات إن مدخراتهم محدودة كافية لإقامة هذه مؤسساتي[1].

2. أهمية على مستوى الفرد:

• الاستقرار والأمان مما يوفر لصاحبه فرصة عمل مستمرة مباشرة دون الحاجة للبحث عن وظيفة في زمن زادة فيه بطالة[2].

• تشبع مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاجة أصحابها في إثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو .

• يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهارته وقدراته الفنية وخبراته العمالية والعلمية لخدمة مشروعه.

3. أهمية على مستوى المجتمع

وتتمثل الأهمية الاجتماعية فيما يلي:

• تغطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزاء كبير من احتياجات السوق المحلي .

• تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة .

---

[1] قويدري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 27 (بتصرف).

[2] صالح حسين، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر، دون طبعة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2011،ص6.

• تشارك في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب قطاع اكبر من العمالة في مختلف مجتمعات .

• تعمل تلك المشروعات على تحقيق توازن في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم[1].

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أغلبية مرتفعة من المؤسسات في العديد من دول العالم، وخاصة الدول المتقدمة، وهذا لما لها من خصائص تميزها عن غيرها ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

• **المستوى التكنولوجي:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على تكنولوجيا غير معقدة وتستخدم تقنيات بسيطة لضآلة رأس المال وضعف الإمكانيات المالية لذا فهي تركز على تكنولوجيا كثيفة العمل[2].

• **محدودية الانتشار الجغرافي** إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية[3].

---

[1] نبيل جواد، مرجع سابق، ص 76-77

[2] ساوي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 153

[3] برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 116

• **توفير الخدمات لصناعة الكبرى:** بحيث تتم هذه العمليات عن طريق عقود تسمى لتعقد من الباطن[1].

• **القدر على التقليل من البطالة** : عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والموسطة، بالاعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية وهو ما يسمح برفع قدرتها على توفير مناصب الشغل وتقليل من مشاكل البطالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وقد أثبتت التجارب تفوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال توفر المناصب الشغل[2] .

• **القابلية للتجديد والابتكار:** تتوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قدرة عالية على تجديد في أعمالها وابتكار أساليب متفوقة مما يحقق رضا العملاء [3].

• **الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:** يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة إستراتيجية بعيدة، تمكن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكن شراءه؟، من هو المستهلك المستهدف؟ كيف يمكن المحافظة عليه؟)[4]

[1] بولقواس ابتسام، مرجع سابق، ص6

[2] برج شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] غالم عبد الله وأخرون، مرجع سابق، ص6.

[4] و قويدري عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، 21.

• **جمع بين الإدارة والملكية** : حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع بالاستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة عشرة ساعة يوميا[1]

• **المركزية** : حيث يقوم مالك المشروع في مباشرة أعماله بنفسه أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في منظمات[2].

إضافة إلى هذا هناك خصائص أخرى وهي:

• الاعتماد على المواد المحلية الأولية مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات العمل.

• الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار اعتبار أنها مصدرة جيدة للإدخارات الخاصة، وتعبئة رؤوس الأموال[3].

• عدم وجود التعقيدات الروتينية في اتخاذ القرارات ووجود الوضوح في الإجراءات والسرعة في انجاز الأعمال الإدارية. الفاعلية والكفاءة في تحقيق الأهداف الاقتصادية لأصحابها ومن حيث قدرتها على إشباع احتياجات ورغبات العملاء[1].

---

[1] جواد نبيل مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] فايزة جمعة أخرون، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، سنة 2010، ص85.

[3] سالم عرفان، مرجع سبق ذكره، ص 65

• تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الاقتصادية وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات التلبيات حاجيات السكان[2].

• درجة المخاطرة التي تحيط بها ليست كبيرة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة

• ارتقاء قدرة المؤسسة على التطوير وذلك يرجع لقدرة أصحابها على التفكير[3].

• سهولة تكييفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وإن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط.

• إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها، وهذا ما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي[4].

---

[1]فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، السنة 2006،ص 23.

[2]د علي عبد الله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (دراسة وقوانين) قسم البحوث والدراسات إدارة شؤون اللجان والبحوث.26 يناير 2006،ص33.

[3]أحمد طرطار وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول : المقاولتية : التكوين و فرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، وذلك يومي6./7/8/2010،ص 11

[4]زاغيب شهرزاد، وآخرون، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وأفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجيي الأغواط، وذلك يوم 8-9 أفريل 2002.ص، ص6،5.

• دقة الإنتاج والتخصص، مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي، وتجسيد كل المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى الكلفة.

• القدرة على الاندماج في النسيج الوطني، من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة.

• قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارة لعدد العاملين بها يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وسهولة كما يمكن من استقرار اليد العاملة بها جراء تمركز القرار في يد صاحب المشروع والشركاء وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حيينها[1].

المطلب الثالث: مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من مشاكل وصعوبات وتحديات التي تحد من قدرتها على العمل والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية والتي تعتبر عائق أمام تطور هذه المؤسسات.

✓ الفرع الأول: مشاكل ومعيقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **ندرة المواد الأولية** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.[2]

---

[1]-محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، وذلك يومي 6-9 أفريل 2002.،ص3.

[2]سالم عرفان، مرجع سابق، ص 47

- **تكلفة رأس المال** من الأمور المعروفة أن تكلفة التمويل على المستوى الضيق أعلى منها في التمويل على مستوى الواسع وخاصة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وتكاليف الإجراءات المختلفة للحصول على القروض وتقديم الضمانات فشروط الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون صعبة وقاسية. [1]
- **عدم وجود قانون موحد** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحدد تعريف لها وينظم عملها ويوفر لها التسهيلات وما ينتج عن ذلك تعدد التشريعات واللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض[2] .
- **صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم** لإقامة المؤسسة ومن ثم إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنميتها [3].
- **المشاكل والصعوبات الإدارية** تعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرون من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والتي لا تراعي ظروف المستثمر[4].
- **الضرائب** يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات، ص، م. في جميع أنحاء دول العالم وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات، ص، م. من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.[5]

---

[1] ناصر المنصور، الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية - دمشق، السنة 2003،ص62.

[2] ساوي صباح، مرجع سبق ذكره، ص 174.

[3] شريف غياط وآخرون، تجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 24،تاريخ 2008،ص138.

[4] جواد نبيل، مرجع سابقن ص103

[5] برجى شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص 60

- **شدة المنافسة** بين الم، ص، م. وبعضها البعض من ناحية والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبيرة الحجم من ناحية أخرى ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوصية وبين الشركات الأجنبية من ثالثة.[1]
- **محدودية سوق التعامل** فسوق التداول بالنسبة للمشاريع ص، م. يعتبر محدودة لا تتعدى المنطقة التي توجد فيها أحيانا.
- **انخفاض حجم الإنتاج** حيث يقلل ضآلة حجم الإنتاج مخاطر الاحتفاظ بالمخزون لمدة طويلة.[2]

✓ **الفرع الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة.**

لقد ساهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في أواخر القرن العشرين في تغيير القوى الاقتصادية وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي حيث أصبح العالم قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصال والإعلام نتيجة هذا التطور.

التطور التكنولوجي: يساهم التقدم التكنولوجي في تسهيل عملية الاتصال وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية بين الدول وانتشار ثقافة شعوب العالم المختلفة فيما بينها

[1] غالم عبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص9.0

[2] جهاد عبد الله عفان وآخرون، إدارة المشاريع الصغيرة، ، دار الياجوري للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،ص242 .

- **عمالية الاتصال:** نتيجة للتطور مجال الاتصالات والمواصلات واستخدام التقنيات الحديثة جعل العالم قرية صغيرة فأصبحت الشركات والمؤسسات تحت منافسة شديدة التنافس.
- **عالمية التجارة:** وذلك من خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، وهذا بهدف تحرير التجارة العالمية ورفع القيود الجمركية، وكذا تحرير السلع الزراعية والصناعية وتحرير الخدمات.
- **عالمية الجودة من التلوث:** عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد والعمل على وضع إستراتجية وقوانين خاصة لحماية البيئة من المخلفات الضارة.
- **الخصخصة:** حيث أصبح الاقتصاد العالمي نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز السوق، وتفاعل قوى العرض والطلب في القرن ال 21.
- **عالمية الجودة:** وذلك للحفاظ على مستوى التجارة العالمية، من خلال متطلبات الجودة كما يتم منح شهادة الجودة والتي تعرف ب (ISO) للمنظمات التي لها سلع ذات جودة عالية.
- **زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ:** قامت العديد من الدول في عقد اتفاقيات اقتصادية وتكتلات والتحالف والاندماج فيم بينها، وهذا لزيادة

قوتها التنافسية ولمواجهة الشركات المنافسة لها والكيانات الاقتصادية الجديدة، من أجل زيادة فاعليتها والوصول إلى اقتصاديات الحجم الكبير.[1]

[1] برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص118.(بتصرف).

❖ المبحث الثالث: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة العدد ومحدودة على المستوى الاقتصادي، من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، وذلك على مراحل أهمها:

المطلب الأول: مرحلة مابين 1962-1979

نتيجة لحداثة الاستقلال وهجرت الفرنسيين أصبحت معظم المؤسسات متوقفة عن الحركة ففرضت الدولة نفسها كمقاول رئيسي في الاقتصاد والمالكة لهذه الشركات والمسؤولة عن إنشاءها فقامت بما يلي:

• إصدار قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ سنة 1971 (الأمر رقم 20/62 الصادر 1962/08/11 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 32/26/ الصادر بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة...) .

*خلال الفترة الممتدة بين 1965-1970 أنشأت الدولة 20 شركة وطنية في قطاع الصناعة من أجل بناء قاعدة صناعية.

المطلب الثاني: مرحلة مابين 1980-1993

مع مطلع الثمانينات قامت الدولة بإحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للحد من الأزمة المتنامية ومن بين هذه الإصلاحات ما يلي:

• وضع مخططان الأول (1984/1980) والثاني (1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات ، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة الكبرى على حساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة.

• إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار القانون المؤرخ في(1982/08/21) أو القوانين المتعلقة بإعادة هيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم242/80 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980)، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم192/88 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988). • إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في سنة 1991 والتي تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1993 من أجل ترقية هذه المؤسسات وبعد التعديل الحكومي في 29 ماي 2010، أصبحت تسمي وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ماي 2014 تم إنهاء مهامها، وإدماجها مع وزارة الصناعة والمناجم.

المطلب الثالث: مرحلة 1994-2003

شهدت هذه المرحلة تغيرات جذرية للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح ، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محورية وهذا تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر:

• تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (01 أفريل 1994 -31 ماي 1995). • تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى مابين 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998.

كما عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي أهمها:

- برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين الذي أدى إلى التخفيف من أزمة المديونية الخارجية.

• تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خو صصت العديد من المؤسسات العامة، والتي ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

[1]- محمد قوجيل، مرجع سابق ، ص 134-136.(بتصرف)

ملخص الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها ومعاييرها وأهميتها كما أن هناك العديد من الصعوبات والتحديات التي واجهت هذه المؤسسات، واستنتجنا من هذا الفصل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لها دور كبير في تطوير المجتمع من خلال أهمية الاجتماعية والاقتصادية والفردية في تقليل من مشكل البطالة وتوفير مناصب شغل، وذالك يكون بالتخطيط الاستراتيجي من أجل تحقيق الميزة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، وهذا راجع إلى قوة المؤسسة واستقرارها وثباتها من اجل الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار لتعبئة رؤوس الأموال.

كما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مواجهة الصعوبات والعراقيل الداخلية والخارجية كالندرة الموارد الأولية والمشاكل الإدارية من اجل الوصول إلى مؤسسات ريادية وعالمية في شتى المجالات الاقتصادية.

الفصل الثالث :

دراسة تطبيقية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية مقاولاتية وكالة عين تموشنت

تمهيد

هناك مجموعة من الأجهزة الداعمة والمرافقة للمشاريع، التي وضعتها الدولة، ومن بين هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية ، والتي تعتبر كآلية مرافقة حيث تعمل على مرافقة المشروع من بداية إنجازه إلى مرحلة تجسيده على أرض الواقع، وهذا من أجل مساعدة وتدعيم المستثمرين، على نجاح مؤسساتهم والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتدعيم التنمية المحلية، وتنويع النسيج الاقتصادي، من خلال إنتاج السلع والخدمات وتشجيعها.

كما تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقولاتية المحلية بولاية عين تموشنت من بين الوكالات التي تم أنشأها من طرف الدولة الجزائرية، وهذا التنمية الولاية والازدهار بها، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي ومرافقة المشاريع، وتشجيع شباب الولاية على الاستثمار، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة ناجحة، تساهم في توفير مناصب شغله.

ورغم هذه الإمكانيات التي سخرتها الدولة للمستثمرين، إلا أن هناك تحديات وصعوبات تقف عائق أمام المستثمرين منها ما هو ديني، ومنها ما هو ثقافي، ومنها ما يتعلق بالجانب التمويلي.

وتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

- **المبحث الأول:** تقديم الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقولاتية ولاية عين تموشنت .
- **المبحث الثاني:** كيفية دراسة جدوى المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقولاتية
- **المبحث الثالث:** الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقولاتية كآلية مرافقة.

❖ المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية وكالة عين تموشنت

تعد الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية من أهم الوكالات التي خصصتها الجزائر إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، حيث تشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير، الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العمالية.

✚ المطلب الأول: تعريف بالوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية بموجب المرسوم رقم 96_296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع عمومي، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1].

فإن الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية ، وتضم ثلاثة فروع وهي:

1. فرع عين تموشنت
2. فرع حمام بوحجر
3. فرع بني صاف

✓ أهداف الوكالة:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى:

[1]- الجريدة الرسمية : العدد 25 الصادر في 11 سبتمبر 1996 ، ص 12.

- مرافقة الشباب البطال الإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في المجال إنتاج السلعة والخدمات.
- تسعى الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي.
- تمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.
- تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي[1].

-**شروط الاستفادة من دعم الوكالة:** هناك مجموعة من الشروط تضعها الوكالة أمام المستثمرين أو المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة أهمها:

1) شروط التأهيل (المتعلقة بالمستثمر)

- ✓ أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى55 سنة.
- ✓ أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع. أولهم مهارات معرفية معترف بها شهادة .
- ✓ أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحدودة حسب المشروع[2].

2) الشروط الاقتصادية :

- ✓ أن يوفر المشروع وظائف عمل جديدة على الأقل 3وظائف)
- ✓ أن يستخدم المشروع تكنولوجيا حديثة.

[1]- مقابلة مع السيد الحاج أحمد مختص في الإعلام الآلي لدى الوكالة الوطنية لدعم.و تنمية المقاولاتية 2018/03/13على الساعة 10:00

[2]- مقابلة مع السيد الحاج أحمد مختص في الإعلام الآلي لدى الوكالة الوطنية لدعم. و تنمية المقاولاتية 2018/03/13على الساعة14:30

-

- ✓ أن تتميز منتجات أو خدمات المشروع بالجودة والنوعية.
- ✓ أن يكون المشروع دراسة جدوى تقنية واقتصادية.
- ✓ أن يرد المشروع دخلا لأصحابه.

3) شروط المالية:

- ✓ ألا تتجاوز قيمة المشرع 10ملايين دج .[1]
- ✓ مهام الوكالة:

• مرافقة الشباب خلال مراحل انجاز مشاريعهم الاستثمارية.

• توجيه وتقديم الاستشارة للشباب.

• تكوين الشباب في مجال تقنيات وتأسيس وتسيير المؤسسة قصد تحسين معارفهم وقدراتهم.

• تقديم مختلف الإعانات والامتيازات للشباب أصحاب المشاريع.

• متابعة المؤسسة المصغرة ما بعد الإنجاز.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة

[1]-شاوي صباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 190، 191.

الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية وكالة عين تموشنت

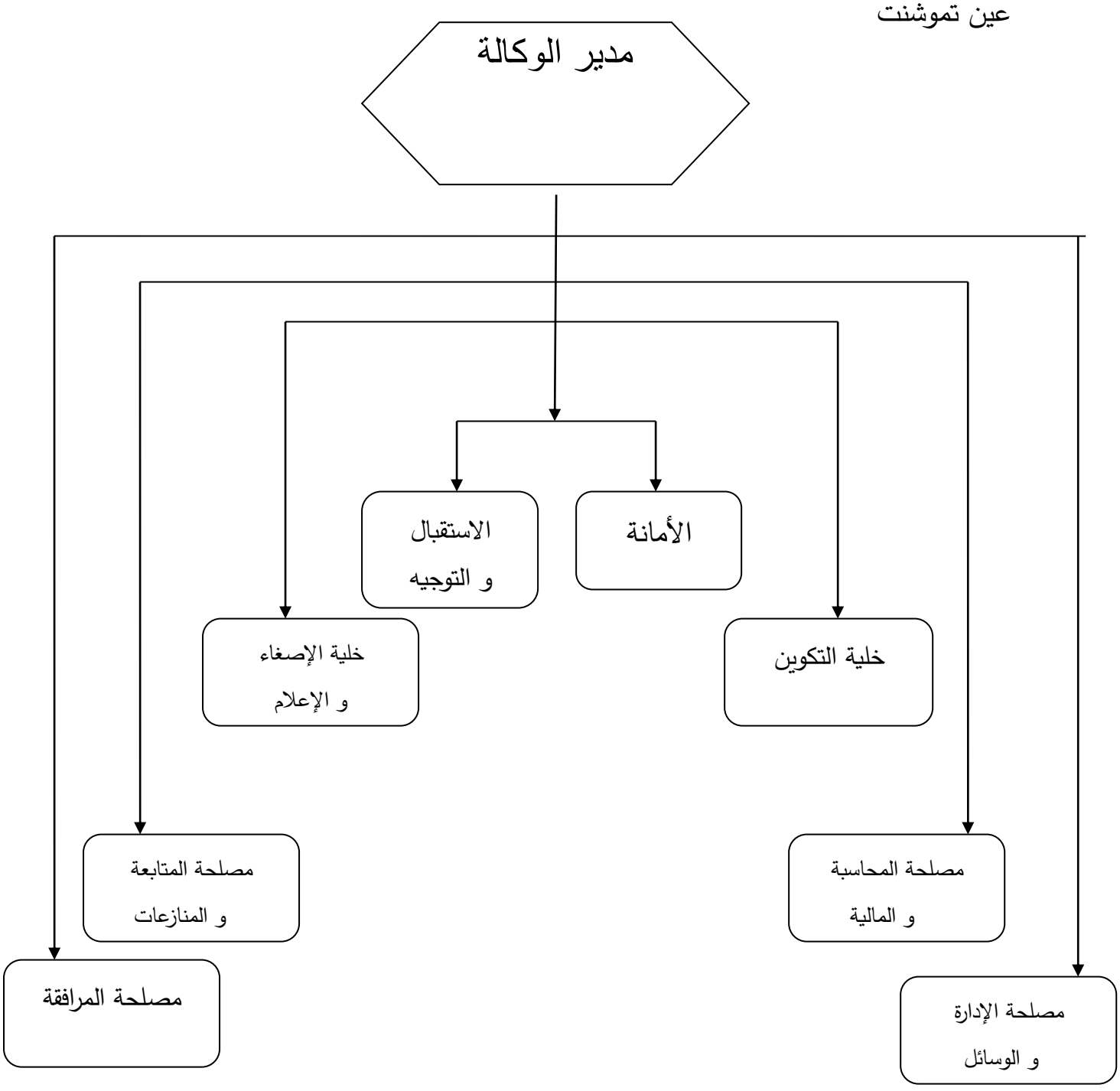

المصدر : من إعداد السيد بن يخلف ميلود مكلف بالتكوين لدى الوكالة [1]

[1]- مقابلة مع السيد الحاج أحمد مختص في الإعلام الآلي لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية 2018/03/13على الساعة09:30.

1) شرح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .

- ✓ **مدير الفرع :** هو مسير الوكالة و يتحكم فيها
- ✓ **الأمانة :** ترتب كل ما يتعلق بمهام المدير .
- ✓ **الاستقبال و التوجيه :** يتولى المكلف استقبال و توجيه الوافدين للوكالة إلى المصالح المقصودة .
- ✓ **خلية الاتصال و الإصغاء :** مصلحة تعنى بجمع العلاقات الداخلية و الخارجية **للوكالة :** العلاقات الداخلية / تعنى بتنظيم السير الحسن للعلاقات الداخلية بيت الموظفين .

  العلاقات الخارجية / تهتم بإيصال كافة المعلومات و الخدمات التي تقدمها الوكالة للشباب المستثمر و الشركاء الاجتماعين و الاقتصاديين .
- ✓ **خلية التكوين :** تتكون من مكونين معتمدين من طرف BIT المكتب الدولي للعمل يقومان بدورات تكوينية لأصحاب حاملي مشاريع .
- ✓ **الأرشيف :** أرشفت جميع الوثائق الخاصة بنشاط الوكالة .
- ✓ مصلحة المتابعة و المنازعات : متابعة انجاز المؤسسات المصغرة من خلال زيارات ميدانية خلال مرحلة الاستغلال ، بالإضافة إلى المتابعة القضائية للذين أخلو بدفتر الشروط .

- ✓ **مصلحة الإدارة و الوسائل** : السهر على توفير جميع متطلبات الوكالة من عتاد و كل ما من شأنه الإسهام في ضمان السير الحسن لعمل الموظفين ، بالإضافة إلى الشؤون المتعلقة بالمستخدمين .
- ✓ **مصلحة المرافقة** : استقبال الشباب الذين يحملون فكرة المشروع بهدف دراسة الفكرة و توجيههم إلى تحسين الفكرة المنشودة و دراسة المشاريع و عرضها على لجنة التمويل قصد المصادقة عليها ، بالإضافة إلى مرافقة الشباب خلال جميع مراحل سير الملف إلى غاية تجسيد الفكرة على أرض الواقع مع العلم أن صاحب المشروع يخضع إلى تكوين مدته ثلاث أيام قصد ضمان السير الحسن للمشروع مستقبلا.[1]

المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

1. **تعريف الصندوق:** أنشئ الصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع كمشروع جوان 1998 لضمان القرض الممنوح من البنوك للمؤسسات المصغرة الممولة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية .

2. **مهام الصندوق:** يعتبر الصندوق ضمان مكمل للضمانات المقدمة للبنوك من طرف المؤسسات المصغرة ومن مهامه:

[1]– مقابلة مع السيد الحاج أحمد مختص في الإعلام الآلي لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية 2018/03/13على الساعة15:30.

• الرهن الحيازي للتجهيزات لفائدة البنوك في الدرجة الأولى والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية) الدرجة الثانية.

• الرهن الحيازي للعتاد المتحرك.

• تأمين كافة التجهيزات ضد كل المخاطر كما يقوم الصندوق على مبدأ التضامن بين المقرضين "البنوك" والمقترضين "مؤسسات المصغرة".

3. المنخرطين في الصندوق: ينخرط في الصندوق كل من البنك والمؤسسات المصغرة بنسبة اشتراك في حدود القرض الممنوح في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشيل لهاكما أن الانخراط في أول المال الصندوق إجباري للبنوك المتعاملة مع جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمؤسسات المصغرة التي اختارت صيغة التمويل الثلاثي.

4. كيفية الانخراط والاشتراك في الصندوق:

- يتم الانخراط من طرف المؤسسة المصغرة في الصندوق التمويل وتأهيل المشروع
- اشتراك البنوك في الصندوق محددب01% تدفع سنويا من الباقي من أصل الدين.

نسبة اشتراك المؤسسة المصغرة في الصندوق محددة ب0,35%تدفع سنويا وتحسب على أساس القرض البنكي ومدته [8سنوات).

- يدفع مبلغ اشتراك المؤسسة المصغرة كاملا مرة واحدة بعد المرافقة البنكية.[1]

5. طريقة التي يعمل بها الصندوق: وفي حالة عجز الدائن عن تسديد ثلاثة أقساط الدين، يتدخل الصندوق بطلب من البنك حيث يقوم ب:

– تحقق الصندوق من عدم قدرة المؤسسة المصغرة عن السداد، وفي حالة الإثبات يعوض الصندوق البنك ما نسبته 70% من مبلغ الدين الباقي، وبعدها يباشر البنك دعوى تحصيل الدين، ضد المؤسسة المصغرة، ويحول عائد التنفيذ على الضمانات لحساب الصندوق، ومن هنا نقول إن صندوق الكفالة المشتركة، ضمان حقيقي لنجاح المؤسسات المصغرة.

[1]– ملحق، رقم 01 مقدم، من طرف صندوق الأخطار للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت

❖ المبحث الثاني: أشكال الدعم المالي وامتيازات التي تقديمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى هيئات الدعم في الجزائر وذلك لما تقدمه من مساعدات هامة وجيدة لفائدة المقاولين أو المستثمرين أو أصحاب المشاريع الصغيرة سواء كانت قبل انطلاق المشروع أو بعده.

المطلب الأول: التمويل الثنائي

1) التركيبة المالية:

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية كلا من:

- المستثمر (المساهمة الشخصية) 50%
- الوكالة (قرض بدون فائدة) 50%

حيث يساهم المستثمر أو صاحب المشروع في هذا التمويل بنسبة 50% من تكلفة الاستثمار بينما الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تتحمل 50% من التكلفة المتبقية في شكل قروض بدون فوائد .

2) الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

جدول رقم (3-1): يمثل المستوى الأول لتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	القرض غير مكافئ	المساهمة الشخصية
حتى 1,000.000دج	%50	%50

المصدر: من إعداد الوكالة [1]

المطلب الثاني: التمويل الثلاثي.

1. **التركيب المالي:** في صيغة التمويل الثلاثي يكون هناك طرف ثالث وهو البنك إضافة إلى كل من المستثمر والوكالة الوطنية الدعم تشغيل الشباب وتكون التركيبة المالية كما يلي[2]:

- المستثمر المساهمة الشخصية .

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (قرض بدون فائدة) .

- البنك قرض مخفض نسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع .

حيث في هذا التمويل تكون نسبة مساهمة المستثمر بنسبة5% ، بينما يتحمل البنك (قرض بنكي) 70% من تكلفة الاستثمار وتكون مخفضة الفوائد بنسبة 100%مقابل ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض أما نسبة مساهمة الوكالة

1- ملحق رقم 02 مقدم من طرف الوكالة الوطنية ادعم تنمية المقولاتية ولاية عين تموشنت
2- ملحق رقم 03 مقدمة من طرف الوكالة الوطنية ادعم تنمية المقولاتية ولاية عين تموشنت

النسبة 25 % وهذا يكون في المستوى الأول في فئة البطالة أما في المستوى الثاني فتكون النسبة، التي يتحملها كل من البنك والوكالة هي على التوالي 70%،15 % بينما ترتفع نسبة المساهمة الشخصية للمستثمر إلى 15%.فئة التي تزاول نشاط (سجل تجاري ، بطاقة حرفي ، بطاقة فلاح .)

2. الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

جدول رقم (3-4): المستوى الأول لتمويل الثلاثي (البطالين و الطلبة)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 10.000.000دج	%25	%5	%70

المصدر: من إعداد الوكالة: من إعداد الوكالة (أنظر الملحق رقم 03).

جدول رقم (3-5): يمثل المستوى الثاني لتمويل الثلاثي (فئة المنتسبة)

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
10.000.000دج	%15	%15	%70

المصدر: من إعداد الوكالة (أنظر الملحق رقم 03).

3.التمويل الذاتي : ويدخل فيه صاحب المشروع أي الشاب فقط

المساهمة الشخصية
%100

4.صيغ التمويل الإسلامي : سيتم تحديدها لاحقا .

المطلب الثالث: الإعانات والامتيازات.

تعمل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية على تقديم مجموعة من الإعانات والامتيازات سواء كانت تتعلق بالجانب المالي أو الجانب الضريبي وهذا كله من أجل مساعدة المستثمر على نجاح مؤسساته، ومن بين هذه الإعانات والامتيازات ما يلي:

1. الإعانات: وتتمثل في كلا من الفوائد البنكية، والإعانات المالية.

أ. **الفوائد البنكية:** تخفيض نسب الفوائد البنكية نسبة فائدة القرض البنكي ب100% بالنسبة لكل النشاطات.

ب. الإعانات المالية: تمنح للشباب أصحاب المشاريع، ثلاث قروض إضافية:

– قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

– قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى500.000 دج (يتم في مرحلة الإنشاء فقط الأنشطة القارة).

– قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء, محامون ...الخ).

لإنشاء مكاتب جماعية.

2. الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسة من الامتيازات الجبائية وهي كالتالي:

أ. في مرحلة إنجاز المشروع:

• تطبيق معدل مخفض نسبته 5%من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

• الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتتابات العقارية.

• الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب. في مرحة استغلال المشروع:

• الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات. (المدة ثلاث سنوات, أو ستة سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا, أو 10سنوات لمناطق الجنوب).

• الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.[1]

• الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) إبتداء من تاريخ الاستغلال.

لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط, أو ستة سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا, أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

•تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

• عند نهاية فترة الإعفاء, تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي مقدر بـ :

- 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي .
- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي [2].

[1]– ملحق رقم (03)، مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت .

[2]–الموقع الالكتروني www.ansej .org .dz, تاريخ الإطلاع 26 فيفري 2022.

❖ المبحث الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية كآلية مرافقة.

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية ، كأحد آليات المرافقة التي سخرتها الدولة للمستثمرين الصغار الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة وذلك من أجل القيام بمرافقة المشاريع الصغيرة، وتزويدها بالمعلومات، والدراسات المالية.

المطلب الأول: مراحل المرافقة.

- ✓ **أولا: فكرة المشروع:** تكون الفكرة من قبل الشباب الذين يريدون إنشاء مؤسسة مصغرة وبالتالي عليهم التوجه إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وايداع ملفاتهم الخاصة، مقابل وصل إيداع ملف من طرف الوكالة وهذا الملف يجب أن تتوفر فيه الشروط التي تشترطها الوكالة.
- ✓ **ثانيا: الاستقبال والتوجيه:** يتم الاستقبال من طرف الوكالة حيث تقوم باستقبال الشباب الذين تبلورت لديهم فكرة المشروع، وعقد لقاء بينهم وبين مستشار الوكالة وذلك من أجل حسن التوجه والاختيار، وتزويدهم بالمعلومات حول مهام الوكالة.
- ✓ **ثالثا: دراسة المشروع:** بعد إيداع الملف واستقبال وتوجيه المستثمر، تأتي دراسة المشروع، وذلك بدراسة الملفات ومدى موافقتها للشروط المطلوبة، ومن بين هذه الشروط استخراج شهادة عدم الانتساب من CNAS و CASNOS) وبعدها يتم امتثال المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع، لأخذ رأيها حول قبول المشروع، وفي حالة قبول المشروع تسلم للمعني شهادة القابلية في مدة لا تتعدى

ثلاثة أيام، تقدمها اللجنة للوكالة لمنحها إلى المستثمر، ثم يطلب من المستثمر إتمام الملف القانوني (السجل التجاري، حسب طبيعة النشاط....الخ).

ويتكون أعضاء اللجنة من ممثل عن كل جهة، وتجدد عضويتهم كل ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، وتجتمع اللجنة عن كل15 يوما باستدعاء من رئيسه.

- ✓ **رابعا: الموافقة البنكية:** بعد موافقة اللجنة يودع ملف صاحب المشروع على مستوى البنك، الذي اختارته اللجنة بحضور مرافق الشباب، لاستلام الموافقة البنكية من طرف البنك في حالة التمويل الثلاثي) وبعدها يتم انخراط المؤسسة المصغرة في الصندوق، والعودة إلى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية وتكون مرفوقة بـ:[1]
  - ✓ الموافقة البنكية .
  - ✓ وصل دفع المساهمة الشخصية.
  - ✓ و وصل الاشتراك في صندوق ضمان الإخطار البنكية في حالة التمويل الثلاثي.

سادسا: التكوين: وهو تكوين صاحب المشروع في مجال تسيير مؤسسته المصغرة، من خلال القيام بدورات تكوينية وتدريبية من طرف مكونين لدى الوكالة، وتكون مدة التكوين 5 أيام .

سابعا: إنجاز المشروع: وذلك بتجسيده على أرض الواقع، حيث يقوم المستثمر باقتناء العتاد بواسطة الشيك ثامنا: المتابعة بعد الإنجاز: بعد المراحل السابقة تأتي مرحلة بعد الإنجاز،

[1]– مقابلة مع السيد ولد الزين جلول إطار في التكوين لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بتاريخ08/03/2018 على الساعة10:15

حيث تقوم الوكالة في هذه المرحلة، بالقيام بمعاينة لمدة كل 6 أشهر، أو مرة في السنة البنكية ،ثم تأتي الوكالة لمعاينة العتاد الإنجاز توسيع القدرات الإنتاجية للمؤسسة.

المطلب الثاني: كيفية دراسة جدوى المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بدراسة المشاريع الممولة اعتما على معايير، وهذه المعايير تتعلق بالبيانات المتعلقة بالمشروع، وعلى قوائم مالية.

1) المعطيات المتعلقة بالمشروع وصاحب المشروع.

تكون دراسة المتعلقة بالمشروع بناء على المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، حيث يتم جمعها وتبويبها في شكل جداول.

أ) المعلومات الخاصة بتقديم المشروع : وتشمل المعلومات الخاصة بالمشروع، وتحتوي على عنوان ومكان المشروع، وتاريخ إعداد الدراسة وإيداع الملف، والتسمية والقطاع النشاط الذي يريد الاستثمار فيه إضافة إلى تسمية المشروع. وهذا ما يشار إليه في الملحق رقم (06).

ب) المعلومات الخاصة بتقديم أصحاب المشروع: وتشمل المعلومات الخاصة بصاحب المشروع التي تحتوي على الإسم الكامل لصاحب المشروع وتاريخ ومكان الميلاد والمؤهلات التي يمتلكها صاحب المشروع.

2) الدراسة المالية: تكون الدراسة المالية بدراسة المشروع من خلال وضع هيكل الاستثمار والهيكل التمويلي والميزانية الافتتاحية والتقديرية ودراسة الإهتلاك.

أ- **الهيكل الاستثمار:** هو الجدول الذي تحصر فيه القيم الإنشاء المشروع، وهذا ما نلاحظه في الملاحق رقم (07) الجدول رقم (01) المتعلق بصاحب المشروع[1].

ت-**الهيكل التمويلي:** هو الجدول الذي تبين فيه مساهمة الأطراف الممولة للمشروع.

قد تم تمويل صاحب المشروع، من طرف المستثمر والبنك والوكالة، حيث يساهم البنك بنسبة 70% من قيمة الاستثمار أما مساهمة الوكالة فكانت 25% من قيمة الاستثمار في حيث يساهم المستثمر ب: 5% من قيمة المشروع. وما نستنتجه من الجدول رقم (02) أن صاحب المشروع أستفادة من التمويل الثلاثي المستوى الثاني. وهذا ما يشير إليه الملحق رقم (07).[2]

ت- إهتلاك القرض البنكي: هو التخفيض الذي يتحصل عليه صاحب المشروع أثناء تسديد دينه، حيث ما نلاحظه في الملاحق رقم (07) إن صاحب المشروع أستفادة ، من قرض بنكي مخفض بنسبة 100%وهذا نتيجة لتسديد دينه وكان ذلك في مدة 8 سنوات، كما أستفاد من الإشتراك في صندوق الكفالة لضمان أخطار القروض، وهذا ما نلاحظه في الملاحق رقم (07) في الجدول رقم (03) في الصف الحادي عشر.

[1]- ملحق رقم 06 مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت

[2]- ملحق رقم 07 مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت

جدول عدد مشاريع الممولة من طرف الوكالة عين تموشنت حسب قطاع النشاط 2018-2021.

قطع النشاط	2018		2019		2020		2021	
	عدد المناصب	المشاريع الممولة	عدد مناصب	م.م	ع.م	م.م	ع.م	م.م
الفلاحة	19	10	48	21	14	5	12	4
الأشغال العمومية	44	20	40	16	15	6	32	14
الصناعة	19	5	37	18	50	20	39	15
الخدمات	17	6	7	3	19	8	37	15
أعمال حرة	6	3	18	8	9	4	25	8
حرفي	9	4	15	9	11	5	31	13
أشغال الري	3	1	0	0	0	0	0	0
المجموع	117	49	165	75	118	48	176	69

من إعداد مكون الوكالة بن يخلف ميلود

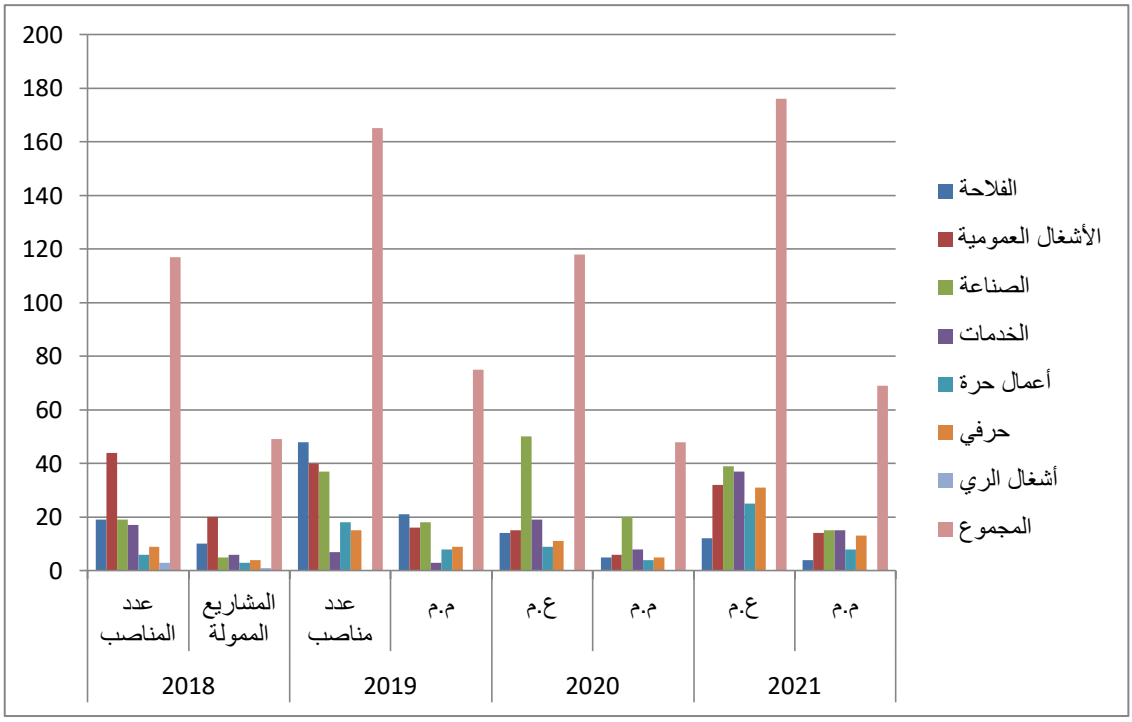
200
180
160
140
120
100
80
60
40
20
0
عدد المناصب
المشاريع الممولة
عدد مناصب
م.م
ع.م
م.م
ع.م
م.م
2018
2019
2020
2021
الفلاحة
الأشغال العمومية
الصناعة
الخدمات
أعمال حرة
حرفي
أشغال الري
المجموع

تقديم مؤسسة تربية الدواجن

أ- التعريف بالمؤسسة

هي مؤسسة لتربية الدواجن ،تأسست في سنة 2018 مقرها ، تعمل في المجال الفلاحي، حيث تشتغل بتعداد يصل إلى 04 عمال دائمين.

ب- مرافقة مؤسسة تربية الدواجن من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و طالة عين تموشنت .

كانت المرافقة منذ بداية المشروع من طرف مدير الوكالة السابق لولاية عين تموشنت ، حيث في بداية نشاطها تلقت صعوبات وذلك لعدم وجود خبرة كافية، من المسير وكاد أن يفشل في المشروع في بدايته ولكن بفضل المرافقة الجيدة من طرف الوكالة تحسن المشروع وكانت المرافقة كما يلي:[1]

- القيام بزيارات ميدانية.
- توجيه إرشادات ونصائح للمستثمر
- المشاركة في المعارض التي تنظمها الوكالة
- مولت المؤسسة بالتمويل الثلاثي من طرف الوكالة.

حيث نستنتج حسب قول مسير المؤسسة أن مؤسساته رفقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية وكالة عين تموشنت ، باستعمال ثلاثة أشكال أساسية لدعم وهي:

[1]- مقابلة مع صاحب مؤسسة لتربية الدواجن 2022/03/03 على الساعة12:30

-الدعم المالي .

- شبكات النصح والإرشادات.

- الدعم اللوجيستيكي.

ت- الخدمات التي تقدمها المؤسسة :

- خدمات بيع البيض.

- بيع الكوكتوت الصغير.

- بيع معدات تربية الدواجن (لكل دجاج)

1- الأفاق المستقبلية للمؤسسة

بالنسبة لمؤسسة تربية الدواجن .

- توسيع المشروع و تطويره و ذلك باستعمال وسائل حديثة .
- تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في ولاية عين تموشنت .

2- التحديات التي تواجه المؤسسة .

بالنسبة لمؤسسة تربية الدواجن .

الأرض التي يقع فيها المشروع أصبحت منطقة سكانية و هذا الأمر يقلق صاحب المشروع.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا استعراض الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت وهذا بالاعتماد على مؤشرات ومعطيات مقدمة من طرف الوكالة سواء كانت كمية أو نوعية من اجل ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية لإنشاء وتطوير المؤسسة صغيرة والمتوسطة من خلال التمويلات ومتابعة المقاولاتية، وهذا ما لاحظناه في هذه الدراسة الميدانية أن هناك سنوات تختلف من سنة إلى أخرى من حيث المرافقة المقاولاتية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية وهذا راجع إلى الإستراتيجيات والخطط الموضوعة من الوكالة أو الحكومة .

إضافة أن هناك اختلاف من ناحية الاهتمام بالقطاعات أي أنا القطاعات التي تلقى اهتمام ودعم كبير هما قطاع الفلاحة والخدمات والأشغال العمومية وهذا نتيجة لحاجة الدولة لهم.

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في موضوع البحث الذي يدرس دور المرافقة المقاولاتية في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث توصلنا في الأخير أن المرافقة المقاولاتية من طرف الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية فعلا تساهم في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن تختلف المرافقة من قطاع إلى قطاع ومن تمويل إلى تمويل آخر ومن سنة إلى سنة أخرى وهذا ما استنتجناه من خلال تحليل الجداول والإشكال والمنحنيات، إلا أنها تبقى مساهمة ضعيفة مقارنة إلى ماهو منتظر منها.

إن تطور المؤسسات عبر ولاية عين تموشنت مرتبط بالمرافقة الجيدة لدى الهيئات والوكالات المحلية والوطنية باعتبار المؤسسات أهم الركائز الأساسية التي تستند عليها الحكومة لمواجهة مشكلة الاقتصاد الوطني، فالمرافقة المقاولاتية هي أساس بنية المؤسسة، فهي تساهم في بناء التنمية المحلية للدولة وخاصة في الدول النامية، وذلك لما تحققه من دور اقتصادي، واجتماعي، وثقافي وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة والعمليات والأفعال التي يقوم بها المقاول من أجل خلق الثروة الاقتصادية واكتشاف الفرص واستغلالها وهذا ما يدفعه لإنشاء مؤسسة جديدة وتطوير المؤسسات القديمة.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل دور كبير من طرف الدول المتقدمة لما لها من أهمية بالغة على المستوى الدولي والوطني والمحلي على حبي سواء، وذلك راجع للدور الكبير الذي تقوم به في تفعيل استراتيجيات النمو الاقتصادي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم كل إمكانياتها المادية والبشرية من أجل استغلال الفرص المتاحة

ومواجهة التهديدات والأخطار والمعيقات للعمل على السير الحسن والفعال، وكل ذلك لن يتأتى إلا بالمرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور كبير في تطويرها.

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الوكالات التي تحظى بأهمية كبير من طرف الدولة من أجل ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، والمحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية ونشر الفكر المقاولاتي عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن ما لاحظناه في الدراسة الميدانية أن الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت أو تشجع المؤسسات على الاستثمار العمل في قطاعات محددة أهمها قطاع الفلاحة والخدمات والأشغال العمومية أكثر من القطاعات الأخرى من ناحية المرافقة والمتابعة الجيدة وذلك راجع للمنهجية التي تنتهجها الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني وهذا يدل على أهمية المرافقة المقاولاتية من أجل إنجاح المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

1) إقبال الشباب على المقاولاتية في السنوات الأخيرة و ذلك لنقص فرص العمل في إطار الأجهزة و المؤسسات الدولة و التغيير و مما شجع على بروز فكرة التشغيل الذاتي في القوانين .

2)خصوصية منطقة عين تموشنت على أنها منطقة فلاحية من تأثير كبير في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الوكالة الوطنية و تنمية المقاولاتية .

3) اهتمام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بقطاع الفلاحة والخدمات والأشغال العمومية أكثر من القطاعات الأخرى.

4) المؤهلات العلمية والتعليمية للشباب لها دور كبير في إنجاح واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5) تعدد الوكالات المختصة في مجال الدعم والمرافقة.

6) تمول الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية عين تموشنت ، المشاريع باستخدام التمويل الثنائي والتمويل الذاتي.

7) إقبال الرجال على مشاريع الوكالة أكثر من النساء نتيجة لظروف المنطقة.

التوصيات والاقتراحات:

-تبسيط الإجراءات الإدارية من أجل التسهيل على المقاولين.

-النظر لخصوصيات المنطقة ووضع برامج وسياسات وفق هذه الخصوصية.

- العمل على زيادة الدورات التكوينية للفائدة المقاولين لإبراز أهمية مرافقة المقاولاتية.

-اعتماد على التطور التكنولوجي من أجل الرقي بالمرافقة المقاولاتية من ناحية التعاملات الإلكترونية بين المقاول والوكالة.

-انتهاج البرامج إعلامية للتعريف بالمرافقة المقاولاتية وأهميتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الاهتمام أكثر بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور كبير في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

- ضرورة تقديم التسهيلات التمويلية بطرق سريعة من اجل تسهيل عمل المؤسسات.

- توفير مراكز متخصصة لتسهل عملية الدعم والمرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أفاق الدراسة:

أثناء دراستنا للموضوع ظهرت لنا بعض المواضيع في هذا السياق، وبالتالي فتح أفاق جديدة للدراسة والبحث ومن بين هذه المواضيع نقترح ما يلي:

دور التعاملات الإلكترونية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ما هي أسباب عزوف الشباب عن المقاولاتية والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصادر و المراجع

- أحمد طرطار وآخرون، حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول : المقاولتية : التكوين و فرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، وذلك يومي6./7/8/2010،
- ايحياوي مفيدة، إنشاء المؤسسة والمقاولاتية :هل هي قضية ثقافة؟، التكوين وفرص العمل، جامعة بسكرة أيام7/6 و8 أفريل 2010، ص2
- برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، سنة2011/2012،ص 22.
- برودي نعيمة، تحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات تكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي المتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 113.
- بولقواس ابتسام ، آليات مكافحة البطالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنة الثانية ماجستير جامعي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ص 6.
- الجريدة الرسمية : العدد 25 الصادر في 11 سبتمبر 1996 ، ص 12.
- الجريدة الرسمية، القانون رقم 1 – 18 المؤرخ 5 ديسمبر 2001م الموافق ل 30رمضان 1422هـ ، المتضمن القانون التوجهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 77، الجزائر، ص 5-6.

- جهاد عبد الله عفان وآخرون، إدارة المشاريع الصغيرة، ، دار الياجوري للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،ص242.
- الجودي محمد علي، نحوى تطوير المقاولاتية من خلال التعلم المقاولاتي دراسة على عينة من الطلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة تدخل ضمن شهادة الدكتورة، منشورة، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، سنة2014/2015 ص 22.
- خذري توفيق وآخرون، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي يومي:-06 / 05 / 2013 .
- د علي عبد الله العرادي، ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (دراسة وقوانين) قسم البحوث والدراسات إدارة شؤون اللجان والبحوث.26 يناير 2006.
- د لونسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية- باتنة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، منشورة، جامعة سطيف-2-، الجزائر، 2014/2015 ص31.
- د يوسف قريشي، سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، منشورة، السنة. 2005، ص20.
- دباح ندية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، منشورة، جامعة الجزائر 3.

- زاغيب شهرزاد، وآخرون، المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر واقع وأفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجيي الأغواط، وذلك يوم 8-9 أفريل 2002.ص، ص6،5.
- سالم عرفان، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة ، دار النواسية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، سنة 2011، ص70. و ماجد العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، سنة 2009، ص24
- سبوطي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة البحث والدراسات العلمية، المركز الجامعي يحي فارس المدية، العدد2، وتاريخ الإصدار ديسمبر 2008،ص 6.
- سنوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم وتنمية وتسيير الموارد، سنة 2008، ص57.
- شاوي صباح، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، منشورة ، سنة 2009/2010 ، ص 114.
- شريف غياط وآخرون، تجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 24،تاريخ 2008،ص138.

- شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر،2008،ص
- صالح حسين، التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر، دون طبعة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2011،ص6.
- صندرة صايبي، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، سنة2014/2015، ص 8
- الطيف عبد الكريم، واقع وآفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، سنة2002/2003 ، ص 15.
- غالم عبد الله وآخرون، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي الجزائر ودلك يومي5/6 ماي 2013، ص3.
- فايزة جمعة أخرون، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، سنة 2010، ص85.

- فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، السنة 2006،ص 23.
- قويدري عبد الرحمان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية عين تموشنت ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، جامعة بشار، الجزائر، سنة2011/2012، ص 17.
- كمال زيتوني وآخرون، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، جامعة المسيلة، ص3.
- مالكوم شالوف ، إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترجمة عبد الباري طارق وأخرون، تبديل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، الطبعة الأولى 2009 المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص12.13.
- محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، وذلك يومي 6-9 أفريل 2002.،ص3
- محمد على جعلوك، أعمال المقاولاتية إدارة المشروعات وتنفيذ العقود، الطبعة الأولى، دار الراتب الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، السنة 1999،ص 52(بتصرف).

- محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2016/2015، ص 15.
- مقابلة مع السيد الحاج أحمد مختص في الإعلام الآلي لدى الوكالة الوطنية لدعم. و تنمية المقاولاتية 2018/03/13
- مقابلة مع السيد ولد الزين جلول إطار في التكوين لدى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية بتاريخ08/03/2018
- مقابلة مع صاحب مؤسسة لتربية الدواجن 2022/03/03
- ملحق رقم (01.02.03.04.05.06.07.08)، مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية عين تموشنت .
- الموقع الالكتروني www.ansej .org .dz, تاريخ الإطلاع 26 فيفري 2018.
- ناصر المنصور، الريادة في الأعمال وأسس إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الرضا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سورية – دمشق، السنة 2003،ص62.
- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ماجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ص25.